جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009م)

إعداد
عمر عبد اللطيف مصطفى اشتية

إشراف
الدكتور رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2012م

تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009م)

إعداد

عمر عبد اللطيف مصطفى اشتية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/12/6م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. ناصر الدين الشاعر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدتي الغالية..التي رحلت عن الدنيا مبكرا..

إلى والدي الحبيب.. أطال الله عمره.. الذي كان له أكبر الأثر

في إنجاح مسيرتي الحياتية والتعليمية..

إلى زوجته الفاضلة..

إلى زوجتي العزيزة "أم عباده" رفيقة دربي

إلى ولديّ الغاليين "عباده ومجاهد"

إلى إخوتي وأخواتي وسائر أسرتي الذين وجدت منهم كل دعم ومؤازرة في

سبيل الوصول إلى هذا الجهد..

إلى أبناء بلدتي كافة "تل" الشهداء والتضحية والفداء

إلى من هم أكرم منا جميعا... إلى شهداء فلسطين

إلى رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

أهدي جهدي هذا.

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل أولا وأخيرا على توفيقه لي، وقد أعانني على إتمام هذه الرسالة...

الشكر والتقدير الخاص إلى مشرفي الدكتور رائد نعيرات الذي أمدني من جهده ووقته الكثير الكثير.. فكان خير مشرفٍ ومرشدٍ ومعلمٍ، وكان متابعا لي طيلة فترة إعداد هذه الرسالة..

والشكر الجزيل الموصول لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة..

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من وقف معي فترة إعداد هذه الرسالة. فكانوا خير معين لي. وأخص بالذكر الصديقين والأخوين الفاضلين بلال اشتية وعبد العزيز الهندي.

والشكر موصول لنائبات المجلس التشريعي الفلسطيني والأخوات اللواتي أثرين رسالتي بمقابلاتهن الشخصية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: **Student's Name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الملخص	ط
مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
منهجية الدراسة	7
حدود الدراسة	7
الدراسات السابقة	7
مصطلحات الدراسة	10
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**13**
المبحث الأول: الإطار النظري	14
المبحث الثاني: المرأة الفلسطينية: الدور السياسي المعيقات والواقع	20
المطلب الأول: طبيعة الدور السياسي للمرأة الفلسطينية	20
الفرع الأول: دور المرأة السياسي في حقبة الاحتلال البريطاني	21
الفرع الثاني: دور المرأة السياسي في الفترة من 1948-1967م	24
الفرع الثالث: دور المرأة السياسي في الفترة من 1967-1987م	26
الفرع الرابع: دور المرأة السياسي في الفترة من 1987-1993م	28
الفرع الخامس: دور المرأة السياسي بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية	30

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس: دور المرأة السياسي في انتفاضة الأقصى	31
المطلب الثاني: معيقات العمل السياسي للمرأة الفلسطينية	33
الفرع الأول: معيقات سياسية واقتصادية	33
الفرع الثاني: معيقات اجتماعية وثقافية	36
الفرع الثالث: معيقات قانونية	36
الفرع الرابع: معيقات ذاتية	39
الفصل الثاني: التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الفلسطينية (1996م)	**41**
المبحث الأول: القانون الانتخابي والمرأة الفلسطينية	44
المبحث الثاني: العملية الانتخابية: المعيقات والدوافع للمرأة	47
المطلب الأول: العوائق الخارجية (السياسية)	47
المطلب الثاني: الغرض من الانتخابات	48
المطلب الثالث: دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية	49
المطلب الرابع: المرأة الفسطينيه في الأحزاب السياسية	51
المطلب الخامس: العوائق الداخلية	52
المطلب السادس: مواقف واتجاهات الناخبين	54
المبحث الثالث: التمثيل والوزن السياسي للمرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني	57
المبحث الرابع: إسهامات البرلمانيات في التشريعات والعمل البرلماني	62
الفصل الثالث: التجربة البرلمانية الثانية للمرأة الفلسطينية (2006م)	**66**
المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الثانية	69
المبحث الثاني: الكوتا الفكرة والنتائج	73
المبحث الثالث: قراءة في الخلفية الاجتماعية والسياسية للفائزات	79
المبحث الرابع: أداء المرأة البرلمانية بين الانقسام السياسي والتبعية الحزبية	81
النتائج والتوصيات	**86**
قائمة المصادر والمراجع	**89**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	نسب تواجد المرأة في البرلمانات العربية	15
جدول (2)	مرشحو المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المحافظة ونوع الجنس، 1996	58
جدول (3)	الصفات الاجتماعية والسياسية للنساء المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي 1996	60
جدول (4)	عدد المقاعد التي حصدتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية 2006	71
جدول (5)	الخلفية الاجتماعية والسياسية للنساء الفائزات في دورة المجلس التشريعي 2006	80

تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996- 2009م)

إعداد

عمر عبد اللطيف مصطفى اشتية

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

جاءت هذه الدراسة لتعالج الدور الذي أدته المرأة في الحقل السياسي الفلسطيني وتقيمه وبالتحديد في المجلس التشريعي، ومدى إسهامها في صنع القرارات والتشريعات الصادرة عن هذا المجلس.

وتحققت الرسالة من الفرضية التي تقول وتدعي أن النواب الفلسطينيات عملن في المجلس التشريعي بشكل منفرد وتمترسن خلف أحزابهن مما انعكس سلبا على تعزيز المشاركة السياسية لديهن، فلم تصنع البرلمانية الفلسطينية عملاً نسوياً موحداً سواء على صعيد صياغة سياسات نسائية حزبية، أو على مستوى اتخاذ قرارات نسائية تخص العمل النسائي.

إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في فترتين انتخابيتين فلسطينيتين (فترة 1996، وفترة 2006) وهذا ما انفردت به هذه الدراسة، علاوة على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى النواب الفلسطينيات سواء في وصولهن إلى مقاعد السلطة التشريعية، أو في ممارستهن للعمل السياسي والتشريعي.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ، إضافة إلى ذلك استخدم أداة المقابلة مع النواب.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن مشاركة المرأة البرلمانية في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور المهم الذي يجب أن تؤديه المرأة الفلسطينية، على الصعيد الوطني والسياسي، ويحد من إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات

القائمة، وانتهت الدراسة إلى أن الأحزاب قامت بدعم المرأة في انتخابات المجلس التشريعي بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامنا مع قضايا المرأة وحقوقها، وأن عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية العامة قد أثر سلبا على أداء البرلمانيات.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الحكومية، ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار، كما يتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام والمؤسسات التشريعية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية ورسم السياسات وإجراء التعديلات والقوانين بما يخدم مصالح المرأة وحقوقها.

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

إن تحمل المرأة المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية لم يعد أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل تعدى ذلك إلى أن مشاركتها السياسية أضحت تعبيرا حقيقيا وفعليا عن مصالحها. فبدون مشاركة المرأة مشاركة فعالة لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة بما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية. إن ذلك يتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور المرأة ونمائها، إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية.

المرأة الفلسطينية قد تعرضت لاضطهادين الأول: قومي بسبب إجراءات وضغوطات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية كونها تشكل قرابة نصف المجتمع الفلسطيني (49.5%)، والثاني: جنسي, يقوم على أساس التمييز بين الجنسين, ورغم كل هذا الاضطهاد والتمييز ضد المرأة الفلسطينية فلم تتردد بأن تكون عنصرا فعالا ونشيطا وحيويا في الحركة الوطنية الفلسطينية. بل إنها قامت باستغلال واستثمار العملية النضالية في سبيل تحسين مواقعها داخل المجتمع وفي مواقع أخرى هامه في الحياة السياسية الفلسطينية، فقد قامت المرأة الفلسطينية بتأسيس جمعيات ومؤسسات خاصة تابعه لها منذ عشرينات القرن الماضي. وقد كانت الانطلاقة الفعلية والحقيقية للمرأة بما يخص مشاركتها في الحياة السياسية قد حصلت وأصبحت واقعا ملموسا بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في عام (1964), والذي أعقبه إنشاء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

"وقد حظيت المرأة الفسطينيه ب"كوتا" في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في (1964) إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس الوطني عقدت في قطاع غزة في (1996)"[1]، وقد

[1] مراد رامي: خطة عمل بعنوان المرأة الفلسطينية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية "، مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2006/womenelec.html

شاركت المرأة الفلسطينية نشاطات ومساهمات واضحة وملموسة بفعاليات الانتفاضة، وبخاصة في سنواتها الأولى.

وجاء قانون الانتخابات الذي أعد عام (1995)، الذي أقر الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام (1996) حيث تمكنت المرأة من الحصول على حقها الكامل في المشاركة السياسية الرسمية (حق الترشح والانتخاب).

فقد خاضت المرأة الفلسطينية هذه الانتخابات لتفوز 5 نساء من بين 88 عضوا للمجلس التشريعي الفلسطيني، أي ما نسبته 5.6%. وقد اعتبر قانون الانتخابات في صيغته هذه أحد العوائق التي أثرت سلبًا على مشاركة النساء السياسية في الانتخابات؛ لأنه يقوم على أساس الدوائر المتعددة وليس نظام الدائرة الواحدة، مما يسمح للعائلية والعشائرية بالظهور كأساس للنجاح، وهذا يشكل عائقا أمام المرأة في ظل مجتمع ذكوري[1]. وبالنسبة لتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، لم يكن أفضل بكثير، فالنساء في الهيئات القيادية الأولى للأحزاب (اللجان المركزية) وصلت نسبتهن إلى13% فقط[2].

وقد استمرت المرأة في المطالبة بإقرار عدة قوانين، نجحت أحيانًا وأخفقت أحيانًا أخرى.

نجحت بتعديل قانون الانتخابات قبل إجرائها عام (2006). وأقر المجلس التشريعي بتاريخ 18/6/2005 قانونا معدلا للانتخابات العامة تمثل بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي، واعتماد النظام الانتخابي المختلط، وإقرار حصة نسوية، مما شكل رافعة أساسية لمشاركة أوسع من كل القوى والفعاليات والمؤسسات والأفراد في المجتمع الفلسطيني. كما أقرّ المجلس التشريعي حصة نسوية اقتصرت على القوائم (النسبية) فقط، في حين أدى عدم تطبيق الحصة

---

[1] مركز القدس للنساء: **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، رام الله، مطابع دار الكاتب، تموز 1996، ص20.

[2] جاد الله، حنين: **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص5.

النسوية على صعيد الدوائر إلى استبعاد النساء بدلا من التمييز الإيجابي لهن. أما بالنسبة لطبيعة النظام الذي فازت بموجبه المرشحات، فيتلخص في القانون المعدل الذي وفرّ لهن ضمانة قانونية مما أثار جدلا واسعا في الحركة النسوية أعادنا إلى السؤال التالي: لماذا لم تتناغم نتائج الانتخابات عام 2006 مع حجم المشاركة السياسية النسوية وتاريخها النضالي؟[1]

وجاءت الدراسة موزعة على ثلاثة فصول رئيسة، تناول الفصل الأول الدور السياسي للمرأة من حيث المعيقات والواقع، وخرج من خلاله الباحث أن المرأة الفلسطينية تعيش ظروفا استثنائية. أما الفصل الثاني فعالج التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الفلسطينية (انتخابات عام 1996)، وخلص الباحث من خلاله إلى أنه لا يمكن الحكم على هذه التجربة نتيجة لعدة عوامل سوف تتضح في سياق الرسالة.

وطرح الفصل الثالث من الدراسة التجربة البرلمانية الثانية للمرأة الفلسطينية (انتخابات عام 2006)، وقد وصل الباحث من معالجة هذا الفصل إلى أنه على الرغم من وجود العديد من المعيقات إلا أن التجربة النسوية جديرة بالاهتمام، وذلك لعدم قدرة المرأة _النائب_ على صناعة سياسة نسوية عامة.

مشكلة الدراسة

إن مشاركة المرأة ووصولها إلى البرلمان ضرورة وطنية ومجتمعية، حيث تستطيع النساء أن تدافع عن نصف المجتمع.

ولأن موضوع الدراسة هو تقييم أداء الكوتا البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولأن الباحثين والمهتمين لم يقوموا بدراسة هذه الظاهرة، جاءت هذه الدراسة لتناقش أداء البرلمانيات في المجلس التشريعي.

[1] جريدة الأيام، **ملحق صوت النساء**، رام الله، مطابع الأيام ع 238، عام 2006.

فعلى الرغم من التمثيل النسوي في البرلمان الفلسطيني الحالي حيث يوجد 17 امرأة، إلا أنه لا يوجد فعل نسوي موحد، وبمعنى آخر نستطيع القول: إن الإضافة النسوية لم تكن أكثر من إضافة رقمية لم تغير من الواقع شيئاً، فالوجود النسوي في البرلمان الفلسطيني مشتت بسبب انحياز كل امرأة إلى الحزب الذي تنتمي إليه، مما انعكس سلبا على الفاعلية النسوية في البرلمان، وكان له الأثر السلبي في تشكيل جبهة نسوية موحدة تعمل على تمثيل المرأة على أكمل وجه في البرلمان, وتحول البرلمانية الفلسطينية لنموذج قيادي لخدمة كل الفلسطينيين رجالا ونساء.

أسئلة الدراسة

1. هل عملت البرلمانيات الفلسطينيات بشكل موحد وجماعي في المجلس التشريعي؟
2. هل تخلت البرلمانيات الفلسطينيات عن منطلقاتهن الحزبية بعد فوزهن في الانتخابات؟
3. ما المعيقات التي تحول دون مشاركة سياسية أوسع للمرأة الفلسطينية في البرلمان؟
4. ما الآليات المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في البرلمان؟
5. هل كان هناك تخطيط تنموي لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في البرلمان؟
6. هل أتاح التخطيط الرسمي مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الفلسطينية في البرلمان؟
7. ما مستوى إسهام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والأحزاب الفلسطينيّة بموضوع دعم المرأة في مشاركتها السياسيّة والنضاليّة مما مكنَّها من تسلم مناصب حساسة في صنع القرار؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن البرلمانيات الفلسطينيات في المجلس التشريعي عملن بشكل منفرد مما انعكس سلبا على تعزيز المشاركة السياسية فلم تصنع البرلمانية الفلسطينية عملا نسويا جديدا.

أهداف الدراسة

يمكن إجمال أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

1. التعرف على واقع العمل السياسي للبرلمانيات الفلسطينيات في ضوء التجربة البرلمانية.
2. تقييم أداء البرلمانيات الفلسطينيات بحيث يعطي مؤشرا لصاحب القرار الفلسطيني والأحزاب السياسية حول إمكانية استمرار الأحزاب في ترشيح النساء ضمن قوائمها أم لا.
3. تقديم النتائج والتوصيات لصاحب القرار الفلسطيني لعلها تسهم في إعادة النظر بتقليد المرأة مناصب هامه في قيادة المجتمع.
4. إضافة مرجع جديد للمكتبة العربية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسهم في مجال الدراسات التقييمية القليلة التي قامت على الربط ما بين الخطط الوطنية للنهوض بمشاركة المرأة سياسيًا ونتائج هذه الخطط، وذلك من خلال الآتي:

1. توعية البرلمانيات بضرورة قيام عمل نسوي سياسي موحد، والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار.
2. تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة، والسعي لرفع مستوى القبول المجتمعي لأنشطتها المتعلقة بتنمية المجتمع وتعزيز الثقة بنفسها.
3. رفع كفاءة المرأة في أداء دورها الأسري وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة بما في ذلك النشاط السياسي والاجتماعي.
4. العمل على تشجيع النساء للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن، وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار والقيادة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الـذي يشـتمل علـى جميـع الإجراءات التي تساعد الباحث على اكتشاف الوقائع المختلفة للعمليات والبرامج المخططة التـي أعدت لتحقيق تغييرات مقصودة في المجتمع المستهدف.

حدود الدراسة

تتناول الدراسة فترتين انتخابيتين للمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من عام 1996– 2009، حيث شهدت هذه الفترة انتخابات للمجلـس التشـريعي علـى مرحلتين، المرحلة الاولى عام 1996، والمرحلة الثانية عام 2006.

الدراسات السابقة

دراسة هيفاء أبو غزالة، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية؛ وهـي دراسـة تحليلية لأداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر لسنة (2003)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، ومـدى مسـاهمة التشـريعات الأردنية في تعزيز هذه المشاركة، وجهود القيادة السياسية في إشراك المرأة في عمليـة صـنع القرار، وفي نهاية الدراسة قدمت بعض التوصيات منها:

1. على المرأة أن تزيد وعيها بحقوقها الدستورية، وأهمية مشاركتها في مواقع صنع القرار.
2. يجب أن لا يتوقف طموح المرأة الأردنية عند حد تخصيص كوتا للنساء في البرلمان، وإن كان البرلمان شكلاً رئيساً من أشكال المشاركة السياسية، بل يجب أن يتعدى هذا الطمـوح تلك الحدود.

دراسة وفاء عبد الرحمن، هنادي الزغير وعالية أبو دية، "دور المرأة فـي الأحـزاب السياسية في العالم العربي"(الحالة الفلسطينية)، تناولت هذه الدراسة واقع المشاركة السياسـية للمرأة الفلسطينية على مر السنوات من بداية النكبة حتى دخول المرأة إلى المجلس التشـريعي،

والمراكز التي احتلتها المرأة، وفي نهاية الدراسة ختمت الباحثات بخاتمة لخصن فيها دراستهن والتي تشير إلى أنه: ما زال أمام المرأة الفلسطينية الكثير من العمل والجهد لكي تؤكد ذاتها وحقها في المشاركة الكاملة في صنع القرار السياسي، فهي ما زالت أمام التحدي الأكبر للمشروع الفلسطيني ككل والمتشكل في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي.

أبو هيفاء غزالة، المرأة والبرلمان (دراسة مقارنة بين الأردن والبحرين)، قارنت الدراسة دور المرأة الأردنية في البرلمان الأردني ودورها في البرلمان البحريني ، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ- قدم تجربة المرأة الاردنيه البرلمانية والسياسية التي كانت قديمة منذ استقلال الدولة عام (1946) ، مقارنة بتجربتها في البحرين التي كانت حديثة العهد بها، بسبب الظروف السياسية لتحول البحرين من إمارة إلى مملكة.

ب- توجت المرأة الأردنية مشاركتها الواضحة في البرلمان من خلال إقرار آلية الكوتا بتخصيص مقاعد نيابية لها لتعزيز دورها في البرلمان، أما المرأة البحرينية فإن دخولها للبرلمان بوصفها عضوا مستقلا كان أحد الأخطاء التي وقعت فيها، وبخاصة أن معطيات الشارع السياسي تفرض صعوبة فوزها في الدوائر الانتخابية ليس لأنها امرأة فقط، بل بسبب التيارات السياسية التقليدية المسيطرة في بعض الدوائر الانتخابية.

دراسة حول "تمثيلية النساء في الانتخابات الجماعية ل12 يونيو 2009"، تناولت هذه الدراسة انتخابات الدار البيضاء لعام 2009، ونسبة مشاركة النساء في هذه الانتخابات، وقد تعرضت الدراسة لبعض الملاحظات بخصوص الإطار القانوني للانتخابات الجماعية، وخلصت الدراسة إلى نتائج منها:

- عدم التوازن في توزيع الدعم اللوجستي (حاجيات الحملة الانتخابية)،داخل بعض الأحزاب السياسية بين المرشحات.

- إن كثيرا من المرشحات ليس لديهن معلومات حول المبالغ المالية المرصودة للدعم اللوجستي للحملة الانتخابية داخل دوائرهن الانتخابية.

دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "دور البرلمان والإعلام في التمكين السياسي للمرأة المصرية"، حيث تناولت هذه الدراسة دور البرلمان والإعلام في تمكين المرأة المصرية سياسياً، وتدعيم مشاركتها من خلال التعرض لأهم المبادرات الوطنية التي استهدفت تمكين المرأة. وقد أوصت الدراسة ضرورة اهتمام البرلمان بالعمل على تمثيل المرأة في كافة لجان المجالس، وتفعيل دورها داخل هذه اللجان.

دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "دور البرلمان والإعلام في التمكين السياسي للمرأة الأردنية"، تناولت هذه الدراسة دور البرلمان والإعلام في التمكين السياسي للمرأة الأردنية، باعتبارها تحظى بمكانة بارزة في الاستراتيجية الوطنية للدولة الأردنية، وقد أوصت الدراسة بإتاحة الفرصة لأعضاء البرلمان للقيام بدور فاعل في عملية بناء التكتلات داخل المجلس، وضمان تواجدهن في مواقع متقدمة داخل هذه الكتل.

دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "دور البرلمان والإعلام في التمكين السياسي للمرأة البحرينية"، تناولت هذه الدراسة دور البرلمان والإعلام في التمكين السياسي للمرأة البحرينية، وهي القضية التي توليها الدولة اهتماماً بالغاً على كافة المستويات، حيث تناولت الدراسة دور المؤسسة النيابية في البحرين التي تفترض أن تلعب دوراً رئيساً في قضية التمكين السياسي للمرأة البحرينية، وقد أوصت هذه الدراسة بوضع آليات لدعم المرأة في البرلمان، ونشر المعرفة والثقافة البرلمانية لكل من المرأة والرجل، وأوصت بتعزيز العلاقة بين البرلمان والمؤسسات الإعلامية والصحف، بحيث تتسم هذه العلاقة بالثقة المتبادلة.

دراسة وسيم أبو فاشة وهي بعنوان "النساء في المجالس والهيئات المحلية: واقع وتحديات" 2009، حيث تتناول الدراسة تجربة المرأة الفلسطينية في انتخابات الحكم المحلي، وما يتخللها من جوانب نجاح، إضافة إلى ما يعتريها من قيود تحد من دور عضوات الهيئات المحلية، مثل الصورة النمطية التي ترفض مشاركة المرأة في عملية صنع القرار.

وقد خرجت الدراسة بتوصيات حول ضرورة دعم المشاركة النسوية في قطاع الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية، كما حثت على ضرورة تجاوز التمييز والقيود الاجتماعية وغيرها من أمور تلقي بظلالها السلبية على عمل عضوات الهيئات المحلية، إلى جانب مواصلة العمل لتعديل البنية القانونية والتشريعية التي تحد من دور المرأة.

ومن خلال اطلاعي على الدراسات آنفة الذكر، فقد جاءت دراستي هذه مختلفة عن الدراسات السابقة، حيث ستتناول دراستي الدور الذي شغلته المرأة الفلسطينية في فترتين انتخابيتين فلسطينيتين (فترة 1996، وفترة 2006) وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة، كذلك سيتم بحث ما إذا كان هناك نوع من توحيد الجهود النسوية داخل البرلمان الفلسطيني، والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لديهن.

مصطلحات الدراسة

المشاركة السياسية: مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرًا على سير عمل المنظومة السياسية[1].

المشاركة السياسية الرسمية: تلك الفعاليات والأنشطة التي تمارسها المجموعات في قلب المؤسسات السياسية العامة أو محيطها وهي – ليست قائمة على علاقة الدم والقرابة– ولها علاقة مؤسسة مع الحركة الوطنية (الأطراف المكونة لمنظمة التحرير) أو فيما بعد مع حركات الإسلام السياسي، ولها شرعية جماهيرية (تستند في شرعيتها على قيادة الجماهير في النضال أو التضحية من أجل تحقيق الاستقلال)، وتحدد برامجها طبقًا لعلاقاتها مع هذه الحزبية والاتحادية الجماهيرية وأشكال مختلفة من الائتلاف السياسي سواء على شكل جبهات أو لجان عامة تحت لافتة فعل سياسي (رسمي). يطلق تعبير "رسمي" على كل ما له صلة بمؤسسات السلطة الفلسطينية سواء كان بالتأسيس أو الانتخاب، ويطلق على ما عدا ذلك مؤسسات المجتمع المدني[2].

---

[1] برو، فيليب: **علم الاجتماع السياسي**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1998 ص 301.

[2] جاد، إصلاح: **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**(7). دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المجلد الأول، القدس: مؤسسة مفتاح ص 27.

المجتمع المدني: هي تلك الآلية التي تفرزها مبادرة مجتمعية للحدّ من تدخل الدولة في الفرد والجماعة[1].

النسوية: هي الرؤيا التي تنظر إيجابا لحقوق النساء من خلال مبدأ العدالة، ذلك أنهن عانين من التمييز والاضطهاد بسبب الجنس، ولهذا عليهن العمل للتخلص من ذلك عن طريق تمكين المرأة من حياة أفضل، وتشمل الحركة النسوية نساء ورجالا لديهم وجهة نظر نسوية، ويحمل مفهوم النسوية رؤية تنموية تجاه إمكانية دمج النساء في التنمية من خلال مفهوم النوع الاجتماعي[2].

التمييز ضد المرأة: تفرقة أو استبعاد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيّل من الاعتراف بالمرأة وتمتعها أو ممارستها على قدم المساواة مع الرجل لكافة حقوقها الإنسانية والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر بغض النظر عن حالتها الزوجية[3].

النظام السياسي: الشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور، وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات الصانعة للقرارات.

التنمية السياسية: وهي بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي.

ومنهم من يرى ان التنمية السياسية هي الارتقاء بالأداء السياسي سواء على المستوى الفردي من خلال تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع او الجماعات او الاحزاب من خلال تطوير

---

[1] بشارة، عزمي: **مساهمة في نقد المجتمع المدني**. رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1996، ص10.

[2] سعيد، نادر: **النساء الفلسطينيات والانتخابات**، رام الله موظف، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص11.

[3] ***مجلة عين***، مركز التعليم المستمر، **جامعة بيرزيت**، أيار 2004، ص3.

أفكارها، أو الحكومات من خلال بناء وتحديث المؤسسات السياسية وتطويرهـــا وتنظـــيم كافـــة العلاقات ما بين الفرد والأحزاب والحكومات بحيث تصبح هذه العناصر مكتملة ذات اداء فعـــال في المجتمع.[1]

[1] اشتية، بلال، **الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة نقلا عن مبيض، عامر: الموسوعة الثقافية السياسية والاجتماعية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري

المبحث الثاني: المرأة الفلسطينية: الدور السياسي المعيقات والواقع

المبحث الأول

الإطار النظري

تشكل المرأة نسبة لا بأس بها من المجتمعات العربية بشكل عام، وفي المجتمع الفلسطيني تمثل المرأة ما يقارب نصف المجتمع، لذلك من حقها ان يكون لها تمثيلا بارزا في المؤسسات الفلسطينية كونها تشارك الرجل همومه السياسية، ومن هذه المؤسسات التي يبرز فيها دور المرأة المجلس التشريعي اسوة بالمرأة في كافة البلدان.

وللمرأة دور في التأثير على الحكومات وعلى صيغة القرار وصنعه وتأثيراته، ويتركّز كفاح المرأة عالميا وعربيا وحتى فلسطينيا على حقوقها المهدورة بالدرجة الأولى، وذلك على حساب مشاركتها السياسية، وبلغت المرأة البرلمانية في الكثير من الدول المتقدمة مراحل مهمة في تحسين أوضاع المرأة وظروفها وحماية حقوقها ومشاركتها السياسية، كذلك هناك نساء عربيات بلغن مراتب جيدة في التأثير في ما يخص مكانة المرأة .

ويناقش هذا المبحث واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية.

واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

تعد المشاركة القوية والفعالة للمرأة العربية في الحياة السياسية، والحياة العامة، جزءً أساسياً هاما من عملية التحول الديمقراطي في المجتمع. ورغم تنامي وتعاظم دور المرأة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، فإن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفاً . ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية، ولا سيما مراكز صنع القرار (القيادات العليا– الحكومات) وفي المؤسسات التمثيلية (البرلمان – البلديات). وبصفة عامة تنقسم الدول العربية إلى قسمين[1]:

[1] بيبرس، إيمان، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، جمعية نهوض وتنمية المرأة، بدون سنة نشر، ص19.

القسم الأول: يشمل الدول التي تدعم وتعترف للنساء بالحقوق السياسية، وخاصة الحق في التصويت، والحق في الترشح، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، (تونس والمغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق واليمن) .

القسم الثاني: يشمل الدول التي لا تعترف للنساء بالحقوق السياسية وتحرمهن من حق التمتع بها . ويمكن أن نذكر على سبيل المثال (السعودية) التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين، وترفض الاستعاضة عنها بقاعدة الانتخاب، على كافة المستويات.

أما بالنسبة لتواجد المرأة فى مراكز صنع القرار سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي، فيوضحها الجدول التالي، وتختلف النسب الموضحة فى كل دولة باختلاف البيانات المتوفرة فى هذه الدول.

جدول (1): نسب تواجد المرأة في البرلمانات العربية[1]

الدولة	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد	عدد مقاعد المرأة	النسبة المئوية
سوريا	2003	250	30	%12
تونس	1999	182	21	%11.5
المغرب	2002	325	3	%10.8
السودان	2000	360	35	%9.7
الجزائر	2002	389	24	%6.2
الاردن	2003	110	6	%5.5
مصر	2005	454	9	%1.9
لبنان	2000	128	3	%2.3
اليمن	2003	301	1	%0.3
البحرين	2002	40	0	%0.0
الكويت	2003	65	0	%0.0
السعودية	2001	120	0	%0.0
الامارات	1997	40	0	%0.0
موريتانيا	2001	81	3	%3.7

[1] بيبرس، إيمان، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، مرجع سابق. .

ويتضح من جدول رقم (1) تدنى نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة على اختلاف نظمهم السياسية، وان كانت هذه النسب تبلغ أقصى ارتفاعها فى سوريا، وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة السورية، تماشياً مع الخطوات التي تتخذ حالياً في سبيل مشاركة أكبر للمرأة السورية في الحياة العامة .

"يمكن القول أن المشاركة السياسية للمرأة العربية هي دون المستوى المطلوب، اذ بلغت نسبة المشاركة للمرأة العربية في الحياة العامة والسياسية 3.7 في المائة مقارنة بمشاركة المرأة في الدول الاخرى مثل اوروبا الشمالية والتي بلغت نسبة المشاركة للمرأة فيها 38.8 في المائة، وفي الأمريكيتين 15.5 في المائة، أما في آسيا فقد بلغت نسبة المشاركة للمرأة 14.3 في المائة".[1]

ويتضح مما سبق ان نسبة المشاركة السياسية لدى المرأة العربية هو من أقل النسب مقارنة مع الدول الأخرى، ويظهر ذلك جليا في التجربة المصرية، فعلى الرغم من ان المرأة تتمتع بجميع حقوقها السياسية في الانتخابات والترشيح في مصر إلا أن عضويتها في مجلس الشعب والشورى تبقى منخفضة جدا. اما في الاردن فقد شاركت النساء في الانتخابات النيابية العامة عام (2003) وحصلن على ست مقاعد، وهذه نسبة تعتبر ضئيلة أيضا قياسا للدول الاوروبية وغيرها.[2]

أما في دول الخليج العربي فيمكن الحديث عن تجربة المرأة في الحياة السياسية العمانية، فقد دخلت المرأة العمانية معترك الانتخابات السياسية إلا أنها لا تحظى بالدعم الاجتماعي الكافي، لذلك فان تمثيلها في الحياة السياسية والنيابية ما زال متواضعا.[3]

---

[1] مصالحة، محمد، **ايجابيات وجود المرأة في البرلمان**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان: نيسان 2002.

[2] المرجع السابق.

[3] بلول، صابر، ***التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع***، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 673.

للمرأة العربية تجارب مضنية في مجال إثبات وجودها في الحياة السياسية، وسيلقي الباحث الضوء على تجربة المرأة الأردنية في هذا الشأن, كونها تجربة حديثة ولها تأثيرها المباشر على الواقع السياسي الفلسطيني، سيما ان المجتمع الاردني له ارتباطات وثيقة مع المجتمع الفلسطيني.

في العام 1993 فازت للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات الاردنيه توجان فيصل التي حصلت على مقعد «الشركس» في المجلس. وشهدت انتخابات (1997) مقاطعة عدد من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية. وعلى الرغم من الحملة الواسعة التي نظمتها الهيئات النسائية لإيصال عدد من النساء الكفؤات إلى السلطة التشريعية فلم تنجح أي منهن! ومن أسباب عدم وصول المرأة الأردنية إلى البرلمان قانون الانتخابات الذي يستند إلى مبدأ الصوت الواحد، والعامل الاقتصادي والموروث الاجتماعي وتعقيد الإجراءات الانتخابية. ويوجد نظام «الكوتا» البرلمانية في الأردن, وهو مبدأ معمول به منذ أكثر من نصف قرن، إذ توجد «كوتا» برلمانية للبدو، وثانية للمسيحيين، وثالثة للأردنيين من أصل شركسي، أي أن هناك «كوتا» اجتماعية، وأخرى دينية وثالثة أثنية. أما بالنسبة إلى «الكوتا» النسائية فإنه تم تشكيل التحالف النسائي العام (1996) من أجل اعتماد مبدأ «الكوتا» النسائية لضمان مشاركة عادلة للمرأة في الانتخابات النيابية[1].

مما سبق يتبين للباحث ان قانون الانتخابات الاردني الذي يمثل مبدأ الصوت الواحد والعامل الاقتصادي والموروث الاجتماعي، اضافة الى نظام الكوتا الذي يحد نسبيا من حصة المرأة الأردنية في البرلمان, أدى ذلك إلى اضمحلال وضعف مشاركتها السياسية وتأثيرها في صنع القرار، وهذا ما دفعها إلى تشكيل تحالف نسائي اردني لتعزيز موقعها في الحياة السياسية، ويستفاد من هذا، ان الواقع الفلسطيني السياسي يتقاطع مع الواقع الاردني من ناحية المعوقات التي تحول دون تعزيز دور المرأة ومشاركتها السياسية، إلا أن المرأة الفلسطينية لم تخطو خطوة واحده باتجاه ترسيخ موقعها السياسي، للحد من تلك المعوقات كما هو الحال في الواقع الأردني،

[1] الخياط، الهام، **صحيفة الوسط الأردنية**، من تجارب العربية في الحياة السياسية، العدد 1912، 1\12\2007،

وذلك بتشكيل تحالف نسائي فلسطيني يضم مختلف القطاعات النسوية، لتشكل ضغطا على صانع القرار في الحياة السياسية الفلسطينية.

وبالانتقال إلى التجربة الجزائرية فانه منذ حصول الجزائر على استقلالها، فإنها تبنت بصفة متتالية ثلاثة دساتير في سنة 1963 و1976 ودستور 1989 ومراجعته عن طريق استفتاء سنة 1996 وقد سجل دستور 1989 دورا أساسيا وفاعلا بواسطة تفتحه نحو التعددية السياسية والتفتح الاقتصادي، ولكن القاسم المشترك بين هذه الدساتير الثلاثة يتلخص في توافق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والإعلان عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين, ومساواة مشاركة الذكور والإناث في حقوق التصويت والترشح للانتخابات العامة والسياسية بالإضافة إلى تكامل القواعد المصادق عليها مع النظام القانوني الوطني.

ان التعددية السياسة المنصوص عليها في دستور 1989 لم تؤثر على العلاقات بين الرجال والنساء في المنافسة الانتخابية، وقد خضعت نسبة المرشحات لتغيرات متأرجحة بين 2,8 % و7% وعدد المترشحات لا يتوقف على مجموع الأحزاب نظرا لوضعيتها تجاه الترشحات النسوية باعتبارها أهم ممون للمرشحات.

من بين 39 حزبا منخرطا في المنافسة الحزبية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997 فان 29 أي 2/3 قد قدموا مترشحات، ومن بين 7184 مترشحا مسجلا في قوائم الأحزاب فان 325 هم نساء أي بنسبة 4.52% من المترشحين المسجلين.[1]

من الواضح من التجربة السياسية للمرأة الجزائرية أن هناك عدة حقب زمنية سياسية ارتبطت كلها بظروف الواقع الجزائري، مما أدى إلى تعديلات على عدة دساتير، ومما انعكس على الحياة السياسية بين الجنسين، واختلفت نسب التمثيل في البرلمان الجزائري، وفق نظام معين تحدده الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وبالرغم من ذلك تمتعت المرأة الجزائرية بحضور ملحوظ في التأثير على القرارات السياسية، وهذا قد يكون بسبب دعم

[1] بن جاب الله، سعاد، **المشاركة السياسية للمرأة العربية: تحديات امام التكريس للمواطنة**، تونس، 2004، ص 163.

الاحزاب لها، للمحافظة على موقعها السياسي وتمثيلها في البرلمان، ويتشابه هذا ايضا مع الواقع الفلسطيني، في تغير قانون الانتخابات، وتذبذب حصة المرأة في المشـــاركة السياســـية، إلا أن المرأة الفلسطينية استطاعت نسبيا ان تحافظ على تبوئها وتحتل مكانا لها في قبـــة البرلمـــان, وحصولها على كوتا بنسبة معينة تستطيع ان تصنع قراراتها في التأثير على مجريـــات الحيـــاة السياسية الفلسطينية.

المبحث الثاني

المرأة الفلسطينية: الدور السياسي المعيقات والواقع

شغلت المرأة الفلسطينية دوراً بارزاً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين على مختلف العقود، كما لعب تتابع احتلال فلسطين في إبراز دور المرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال على كافة الصعد، وسيتم التركيز في هذا الفصل على دور المرأة السياسي الرسمي وغير الرسمي في النضال من أجل مختلف القضايا، سواء أكانت ضد الاحتلال (خاصة الاحتلالين البريطاني والإسرائيلي) وما نتج عنهما من نكبات لحقت بالمجتمع الفلسطيني، أو في النضال من أجل نيل حريتها والدفاع عن قضاياها وحقوقها المشروعة.

في ظل عمل المرأة الفلسطينية السياسي، كان هناك عدد من المعيقات التي حدت من فعالية دورها أو تعثر هذا الدور ونموه ونضوجه، تركزت هذه المعيقات وتباينت تبعا للمرحلة التاريخية، إلا أنه يمكن تفصيل هذه المعيقات بأنها معيقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية وذاتية.

ومن ناحية أخرى فإن غياب المؤسسة السياسية الرسمية المتمثلة بحكومة وطنية فلسطينية أدى إلى التقليل من فاعلية دور المرأة السياسي، وكان لهذا الغياب الدور البارز في عدم تراكم المكتسبات التي حققتها المرأة خلال عقود من النضال، وسيتم تناول هذا الأثر على المرأة وفعالية عملها السياسي، فغياب الدولة الفلسطينية المستقلة حرم المرأة الفلسطينية تاريخيا من الرعاية السياسية، كما حدث في أغلب المجتمعات في العالم، علاوة على أن غياب المؤسسة السياسية الرسمية أضعف من قدرات المرأة السياسية.

المطلب الأول: طبيعة الدور السياسي للمرأة الفلسطينية

عند تناول موضوع المرأة الفلسطينية ودورها في العمل السياسي، لا نستطيع تفصيل هذا العمل السياسي دون التطرق لموضوعة الاستعمار وعملية التحرر أو المقاومة الوطنية التي تصاحبها، وذلك لأثر الاستعمار الواضح في كافة نواحي حياة النساء وخاصة في موضوع

تأجيل النضال الاجتماعي، ضد اللامساواة في المجتمع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه قيام الاستعمار بمحاولة التحكم بالقيم الثقافية التي ترسخ هيمنته وتضمن التبعية له[1].

ويرى الباحث أن للمرأة الفلسطينية دورا رياديا بارزا في العمل النضالي في كافة المراحل التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني وفي مقاومة الاستعمار، ولم يكن دورها في مسيرة النضال عابرا، فقد ساهمت في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وتعرضت لمختلف أنواع التعذيب، وقدمت الشهيدات والأسيرات، وكان منهن القائدة والمكافحة وحاملة السلاح والطبيبة..الخ. وسيستعرض الباحث هذا الدور الريادي في معظم المراحل المفصلية التي مرت بها فلسطين في المائة سنة الأخيرة، ولأهمية الدور النضالي للمرأة الفلسطينية سيتم التركيز على حقبتين مهمتين هما: الاحتلال البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي.

الفرع الأول: دور المرأة السياسي في حقبة الاحتلال البريطاني

يعطينا التاريخ المدون معلومات قليلة ومتضاربة حول مشاركة المرأة السياسية في حقبة الاحتلال البريطاني وخاصة قبل عام (1936)م، وبخاصة أن هذا التدوين أخذ الطابع النخبوي، بمعنى أنه ركز على المشاركة السياسية للحركة السياسية المدنية، بما تحتويه من نساء الطبقة العليا والوسطى، في حين أننا لا نجد ما يؤرخ لعمل النساء الريفيات ومشاركتهن السياسية[2].

إلا أن الرواية الشفوية للتاريخ تعطينا تأكيدا على الدور المهم الذي أدته مشاركة المرأة السياسية في الثورات والهبات الوطنية، حيث كان للنساء الفلسطينيات في الريف نشاط مهم في دعم الثوار المسلحين من خلال إمدادهم بالمؤن الغذائية، وكان لهن الدور في استكشاف مواقع العدو وتحركاته، وبناء الحواجز والدفاع عن القرى والمشاركة في المظاهرات والنشاطات العسكرية، أما عن النساء في المدن الفلسطينية فكان دورهن يتمحور حول كتابة العرائض

---

[1] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2003، ص 32،

[2] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات**، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، 2005، ص 21،

والاحتجاجات في بداية الانتداب البريطاني (1921،1922) وقد قدمت المرأة الفلسطينية دورا رياديا ومتميزا وذلك على مستويين:

الأول: المشاركة في ثورة وإضرابات عام 1929 "ثورة البراق ".

الثاني: تشكيل لجنة السيدات التي أدت إلى تشكيل الاتحاد النسائي في القدس وتنظيم المظاهرات[1].

كما برز إطار نسائي كان يعرف (برفيقات القسام)، أكدت وجوده الرواية الشفوية للتاريخ[2]. فقد استهدف الشيخ القسام النساء في دروسه السياسية والدينية، وشجعهن على الانخراط في الثورة، وقام بتأسيس حلقات محو الأمية لتعليم النساء، وقام بتأسيس مجموعات نسائية عسكرية سميت"رفيقات القسام"[3].

كما كان للمرأة حضوراً واضحاً في المشاركة في ثورة 1936م، على الصعيد السياسي والاجتماعي والعسكري. فعلى الصعيد السياسي الاجتماعي تمحور دور المرأة في توفير المؤن الغذائية للثوار، والتحريض والتشجيع بهدف رفع الروح المعنوية والمشاركة في المظاهرات، والدور الطبي من خلال تقديم الإسعاف الأولي للجرحى، والعمل بالبريد، ونقل الأخبار، ونقل الرسائل، وإخفاء الثوار وتهريبهم، وتمويه ومراقبة الطرق، وتخليص الرجال من الإنجليز وضرب الحجارة، وإعداد مشاعل للثوار، والحفاظ على سرية المكالمات، وتأسيس الاتحادات والجمعيات، والمشاركة في المؤتمرات السياسية[4].

---

[1] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، مرجع سابق ص 32.

[2] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات**، مرجع سابق، ص 21-22.

[3] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 66.

[4] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات**، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق،فلسطين، رام الله، 2005، ص 32.

أما على الصعيد العسكري فتمحور دور المرأة في إخفاء السلاح ونقله والاهتمام بغسله وتزييته وتنظيفه وتعبئته، والتدرب على حمل السلاح، وفي بعض الأحيان المشاركة في المعارك[1].

انقسمت المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية في الفترة الواقعة بين (1939-1948)م إلى عمل سياسي اجتماعي غير منظم، وعمل سياسي اجتماعي منظم.

وتركز دور النساء المدنيات في العمل السياسي الاجتماعي غير المنظم على العمل في المجال الاجتماعي والثقافي المرتبطين بالعمل السياسي، والمشاركة في الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات الجماهيرية، والمشاركة في الصدامات التي نشبت بين العرب واليهود بعد قرار التقسيم، ومقاطعة البضائع الأجنبية "اليهودية".

أما مشاركة المرأة الريفية فاستمر عملها كحلقة وصل بين الثوار ونقل المعلومات والرسائل المهمة، والتنبيه على خطورة بيع الأراضي والتصدي للجنود الإنجليز والاشتباك معهم[2].

أما بالنسبة للعمل السياسي الاجتماعي المنظم فتمثل بتكوين الجمعيات والاتحادات النسائية، مثل "جمعية التضامن النسائي" ذات الطابع الخيري التي ركزت على تعليم الفتيات وتأهيلهن اجتماعيا، وجمعية "التقدم النسائي" في غزة التي كانت ذات طابع سياسي اجتماعي[3].

أما بالنسبة للدور العسكري للمرأة الفلسطينية فقد برز عدد من المنظمات النسائية السرية التي كان لها دور سياسي اجتماعي عسكري، ومن أبرز هذه الجمعيات في تلك الفترة جمعية "زهرة الأقحوان" التي أسستها "مهيبة خورشيد"[4].

---

[1] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات** مرجع سابق، ص 92.

[2] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات**، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، فلسطين، رام الله، 2005، ص 15.

[3] المرجع السابق، ص 30-38.

[4] المرجع السابق، ص 43.

ويرى الباحث أن هذه المرحلة اتسمت بمشاركة سياسية نشطة للمرأة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وذلك نتيجة للأحداث الدرامية والاستثنائية التي عاصرتها المنطقة في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى وجود حراك متنوع على كافة الصعد ومن ضمنها الصعيد السياسي، حيث كانت المعركة مهمة جدا للدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية.

الفرع الثاني: دور المرأة السياسي في الفترة من (1948-1967)م

بدأ نشاط النساء الفلسطينيات في مواجهة الظروف المستجدة بعقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس عام 1929، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس، حيث قام إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات بأدوار متعددة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ووطنياً متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب.[1]

فرضت النكبة الفلسطينية عام (1948) على الشعب الفلسطيني أوضاعا طارئة، حيث تشرد الفلسطينيون وتشتتوا، وانهارت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تنظم حياتهم، وبهذه التطورات التي مست أفراد المجتمع الفلسطيني كافه، ومن ضمنه المرأة، دخلت مفاهيم وسلوكيات جديدة على المجتمع، ومنها خروج المرأة للعمل خارج نطاق المنزل الأرض[2].

وهناك مشاكل تتعلق بمشاركة المرأة تاريخيا في صياغة التشريعات والقوانين وإقرارها، و لم يتح لها أي فرصة جدية للمشاركة في صياغة التشريعات، فجميع القوانين السابقة تميزت بكونها لم تعط المرأة الفلسطينية الحد الأدنى من حقوقها، فالمرأة الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الفلسطينية حرمت من ممارسة حقوقها السياسية، حيث كانت القوانين ذكورية قصرت حق الترشح والانتخاب على الذكور، سواء بالقانون الأردني للانتخابات عام (1960)، أو قانون

[1] موقع ملتقى المرأة العربية الالكتروني: http://awfonline.net/page/ph/2004/MOS.htm

[2] المرجع السابق، ص 73.

البلديات لعام (1955)، أو في القوانين المصرية النافذة في غزة قبل الاحتلال الإسرائيلي في عام (1967)[1].

ويرى الباحث أن النساء الفلسطينيات قد أدين دورا مهما بعد النكبة وبصورة عفوية، حيث اتسع نشاطهن ليشمل توفير الخدمات في ظل غياب الدولة وخدماتها، وكان دور المرأة محوريا في الحفاظ على الهوية الوطنية والانتماء الفلسطيني وحق العودة وتأجيج المشاعر الوطنية.

وتطور العمل السياسي للمرأة الفلسطينية، واستمر عمل النساء ونشاطهن في معالجة الجرحى من خلال التدريب على الإسعاف الأولي والتمريض، واستمرار العمل التحريضي والثقافي، والعمل كحلقة وصل بين الثوار وإمدادهم بالمؤن، والمشاركة في النشاطات العسكرية[2].

لم تكتف المرأة بالعمل في هذه المجالات فحسب، بل تطور إلى تأسيس عدد من الجمعيات التي كان هدفها الأساسي سياسيا، فالربط بين العمل السياسي والاجتماعي والثقافي غدا أكثر وضوحا في عمل هذه الجمعيات[3].

واستمر دور النساء في النضال بعد النكبة، من خلال تأسيس عشرات الجمعيات ذات الطابع الخيري والإغاثي في المدن، فقد عنيت هذه الجمعيات بمساعدة المجتمع من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل، فنشأت جمعيات لرعاية الأيتام والمشردين واللاجئين التي ركزت عملها على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة والأسرة[4]، وكان لهذا العمل دور تمهيدي في توحيد جهود النساء وطاقاتهن وتطوير آليات العمل والأنشطة التي يقمن بها بما يخدم أهدافهن على المدى البعيد.

---

[1] البرغوثي، مروان: **الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2010، ص 187.

[2] الصوراني، غازي: ***دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر***، **مجلة رؤية**، الهيئة الفلسطينية للاستعلامات، ص 10.

[3] عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات**، مرجع سابق، ص 74-75.

[4] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 33، 2003.

وكان لهذه المؤسسات دور بارز في الحفاظ على مكتسبات المرأة وتثبيتها، والاستفادة من تجاربها النضالية السابقة في إكساب عملها نوعاً من الزخم والفاعلية، وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته للمرأة.

وتتويجا لدور الجمعيات –في تلك الفترة– التي كانت عبارة عن مؤسسات نسائية خيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة وإعادة المرأة وتأهيلها مهنيا لتتوج نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كتنظيم شعبي نسائي له دور اجتماعي وسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة[1]، وكان ذلك بمثابة انتقال للمرأة من العمل الخيري والثقافي إلى العمل السياسي حيث تم تأسيس "الاتحاد النسائي الفلسطيني" الذي كان يهدف إلى رفع مستوى المرأة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا[2].

وفي أواسط الستينات تم تأسيس منظمة التحرير وجناحها النسائي "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، الذي كان يهدف إلى تعبئة المرأة الفلسطينية والنهوض بمستواها الاجتماعي والاقتصادي والصحي..الخ، الأمر الذي أعطى للنساء فرصة في تنظيم أنفسهن ونضالهن تحت مظلة واحدة[3].

الفرع الثالث: دور المرأة السياسي في الفترة من (1967–1987)م

اتسمت الفترة التي أعقبت هزيمة 1967م بتطور العمل النضالي والسياسي الفلسطيني، حيث خاضت المرأة تجربة النضال جنبا إلى جنب مع الرجل، وتعددت مظاهر مشاركة المرأة السياسية في هذه المرحلة، حيث التحقت بالكفاح المسلح والعمل السري، وشاركت في نقل الأسلحة وتخزينها، وإيواء الفدائيين، وقدمت الشهيدات والأسيرات، وشاركت في المظاهرات والمسيرات ومختلف المهام الوطنية المتنوعة، كما وظفت خبرتها السابقة في العمل النضالي

---

[1] موقع ملتقى المرأة العربية الالكتروني، مرجع سابق.

[2] الصوراني،غازي: **دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 11.

[3] هولت، ماريا: **النساء في فلسطين المعاصرة**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA)،القدس، 1996، ص 28.

ونضجها الفكري ووعيها السياسي، فقامت بتشكيل العديد من الأطر والمنظمات والجمعيات النسوية ذات الطابع الجماهيري الوطني والحزبي[1].

لقد شهدت هذه الفترة نشاطا وانتشارا قويا للجمعيات والاتحادات النسائية ذات الطابع الخيري والسياسي، حيث نشطت دور الأيتام ومراكز المسنين والجمعيات المتخصصة بإغاثة العائلة وتأهيل المرأة وإعدادها، وتكون عدد من الاتحادات التي عنيت بالشأن السياسي الفلسطيني كهدف رئيسي[2].

كان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في بداياته عندما حلت نكسة عام 1967، وأصبح بعدها غير مشروع، فقد قامت قوات الاحتلال بإبعاد رئيسة الاتحاد "عصام عبد الهادي" وبعض من عضواته بتهمة التحريض على الاحتلال والتنظيم والمشاركة في المظاهرات والمسيرات والإضرابات[3].

كما كانت مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الحزبية كثيفة في السبعينات، حيث تم تشكيل "اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني" بسبب تزايد نشاط المرأة السياسي والمد الوطني الذي ساد تلك الفترة، ثم بزغت أطر نسويه جديدة مثل "اتحاد لجان العمل النسائي"، و"اتحاد لجان المرأة العاملة"، و"اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، و"اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي".[4]

حيث عملت هذه الأجسام حلقة وصل بين الحركة الوطنية والنساء الفلسطينيات، وكان لها دور رئيس في نشر الوعي بين النساء وتجنيدهن سياسيا. وفي هذه المرحلة دخل العمل النسوي حيزا جديدا، حيث اهتم بالعمل النقابي والتنظيم السياسي، الأمر الذي أدى إلى استشهاد واعتقال العديد من النساء الفلسطينيات[5].

---

[1] الصوراني، غازي: **دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 12.

[2] إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، 2008، ص 3.

[3] **مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود**، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 2002، ص 75.

[4] إسماعيل، دنيا الأمل: المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، موقع رؤية الالكتروني: http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/5/page5.html

[5] الشافعي، كمال ونسرين عواد، **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، 2009، مركز المرأة الفلسطينية، ص 13،

ويرى الباحث أن المرأة الفلسطينية في هذه الفترة استطاعت أن تحقق العديد من المكتسبات من خلال الدور غير التقليدي الذي لعبته، ومن خلال كسر نظرة المجتمع التقليدية لها وللدور المطلوب منها، وذلك لعدة أسباب من أبرزها:

أولا: طبيعة الدور السياسي الملقى على عاتق المرأة الفلسطينية والمتمثل في النضال والثورة وما له من محددات تقيد قدرة المرأة على المشاركة الفعالة.

ثانيا: المرأة الفلسطينية تعيش في مجتمع عربي تقليدي وهذا بدوره يحد من نشاط المرأة السياسي.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان للمرأة الفلسطينية أدوارا كانت في السابق حكرا على الرجال، سواء في تعرضها للإبعاد والاعتقال، والقيام بالعمليات العسكرية آنذاك من أمثال "دلال المغربي"[1]، والتي نفذتها بتاريخ 11-3-1978 في مدينة يافا،وهي تقود مجموعة (دير ياسين)،في عملية الشهيد كمال عدوان..

الفرع الرابع: دور المرأة السياسي في الفترة من 1987-1993م

تطور دور المرأة السياسي مع تفجر الانتفاضة الأولى عام 1987م، حيث كانت الانتفاضة فعلا شعبيا بامتياز، شاركت فيه كافة جماهير الشعب الفلسطيني رجالا ونساء، واتسمت هذه المشاركة بالفعالية والايجابية والشمولية، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والكفاحية والاجتماعية والثقافية.

واتسمت الفترة الأولى من الانتفاضة الأولى بحجم كبير ومفاجئ لمشاركة المرأة، امتدت إلى كافة الفئات النسوية الفلسطينية (العمرية والمهنية والجغرافية)، وأدت إلى تغييرات فعلية على صعيد وعي المرأة ودورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي[2].

[1] ملتقى شباب قلقيلية، على الموقع الالكتروني http://www.shbabq.com/moltqa/showthread.php?t=447

[2] **مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 1990، ص 93.

كما شاركت المرأة الفلسطينية في المظاهرات والاعتصامات والإضرابات ورمي الحجارة وزجاجات المولوتوف وزيارة الجرحى والمعتقلين..الخ، وساهمت في تحرير عدد كبير من شبان الانتفاضة وتخليصهم من جنود الاحتلال، وتعرضت المرأة في هذه الفترة لمختلف صنوف التعذيب والأسر والجرح والقتل، حيث بلغ عدد الشهداء بين النساء حتى عام 1990م أكثر من 100 شهيدة[1].

كما تركز الدور الاجتماعي للمرأة في مشاركتها في لجان التموين والإغاثة والإسعاف الأولي، فضلا عن اللجان النسائية التي كانت تقوم بوظائف متعددة مثل توفير الطعام للمناطق المحاصرة، وتوفير الأدوية ومساعدة عائلات الشهداء والجرحى[2].

وبناءا على ما سبق تكون المرأة الفلسطينية قد أسهمت إسهامات كبيره في كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. أما على الصعيد التنظيمي فقد تم تشكيل العديد من الأطر واللجان النسوية التي أسهمت في نشر الوعي والحشد لصالح القضية الفلسطينية، وعملت على المساعدة في تنظيم حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والمشاركة في العمل السياسي من خلال المؤتمرات والندوات.

وفي هذه الأثناء ظهرت الحركات الإسلامية –حركة المقاومة الإسلامية حماس, وحركة الجهاد الإسلامي– في أواخر الثمانينات، وكان لها أثر في مشاركة المرأة السياسية وتعزيز دورها النضالي، وخاصة على صعيد العمل الاجتماعي والخيري، حيث شجعت الحركات الإسلامية العمل الاجتماعي والخيري للمرأة، واعتبرته دورا ومهمة أساسية من مهام المرأة الفلسطينية سواء على المستوى الفردي أو على صعيد تأسيس الجمعيات والمؤسسات[3].

---

[1] **مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 102.

[2] المرجع السابق، ص 100.

[3] الشافعي، كمال ونسرين عواد: **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، مرجع سابق، ص 32.

كما أسهمت المرأة في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية من الضياع، وذلك من خلال ممارساتها اليومية والإبداع المتمثل في الرواية والتاريخ الشفوي، وتثبيت الرواية الفلسطينية من خلال الحكاية الشعبية، والتعبير بالفن، كالغناء والحياكة والتطريز الفلسطيني[1].

الفرع الخامس: دور المرأة السياسي بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

مع تأسيس السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو عام (1993)، تغير المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وتأثر المد الوطني والشعبي، وانعكس ذلك على الحركة الوطنية عموما ومن ضمنها الحركة النسوية، وانقسم موقف الحركة النسوية ما بين مؤيد ومعارض لهذا الاتفاق، وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وتكاثر المؤسسات غير الحكومية، إرساء قواعد ، تم استقطاب عدد كبير من ناشطات الحركة النسوية والوطنية لصالح هذه المؤسسات[2].

وبلغت نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية عام (2004)م ما نسبته 18%، أما مشاركة المرأة في القطاع الحكومي فقد بلغت حتى (2008)م حوالي 29%، وهي في معظمها وظائف هامشية لا ترتقي لدور صياغة القرارات الحساسه وصناعتها. فمثلا بلغت نسبة مشاركة المرأة في مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني (أعلى هيئة في منظمة التحرير) 7.5%، فيما بلغت نسبة مشاركتهن في المجلس المركزي 5 نساء فقط من أصل 124 عضوا، واقتصرت مشاركتهن في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على امرأة واحدة فقط[3].

ويرى الباحث بالاعتماد على ما سبق أن مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية ما زالت لا ترتقي للدور المهم الذي لعبته وما زالت تلعبه المرأة الفلسطينية، فنضال المرأة الذي استمر عدة عقود من الزمن يستحق أن يتوج بوضعية أفضل للمرأة كي تكمل مسيرتها النضالية، وتدافع عن حقوقها الشخصية إلى جانب نضالها الوطني.

---

[1] شديد، رولا: **دور المرأة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية بين التقليد والوطنية**، جريدة حق العودة، العدد 45، 10/9/2011. على الموقع http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1715-art12

[2] الشافعي، كمال ونسرين عواد: **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، مرجع سابق، ص 32.

[3] عاصي، أمين: **واقع المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية**، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009، ص6-9،

أما التيارات الإسلامية فقد أدركت أهمية دور المؤسسات النسوية في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع، فعملت على إنشاء عدد من الجمعيات الخيرية، فقامت بتأسيس جمعية "الهدى الإسلامية" عام 1996م، وجمعية "الخنساء" عام 1997م، وكلتاهما في رام الله، وجمعية حنين في نابلس، وجمعية النساء المسلمات في القدس، وكان لهذه المؤسسات دور هام في العمل الخيري والمجتمعي الفلسطيني[1].

ومن هنا فإن الحقبة الجديدة المتمثلة باتفاق أوسلو، وما تبعه من تشكيل السلطة الفلسطينية تركت آثارها على المرأة الفلسطينية باتجاهين:

أولا: الانقسام السياسي الفلسطيني في التوجهات النسوية.

ثانيا: ضيق فرص عمل المرأة وضعف مستوى ذلك العمل.

فمن ناحية الانقسام السياسي جاء الموقف السياسي للمرأة الفلسطينية منسجما مع المواقف الحزبية للتنظيمات من اتفاق أوسلو، وهذا بدا واضحا على عمل المؤسسات النسوية المعارضة أو المؤيدة لاتفاق أوسلو.

أما فيما يخص قلة فرص عمل المرأة الفلسطينية ومستواه فقد شكل إنشاء مؤسسات المجتمع المدني موقعا متقدما بالنسبة للمرأة الفلسطينية، حيث كان للمرأة الفلسطينية دورٌ مميزٌ في مؤسسات السلطة الفلسطينية،ولكنه لم يرق إلى الطموح المأمول كما بينت الأرقام ذلك سابقا.

الفرع السادس: دور المرأة السياسي في انتفاضة الأقصى

مع تفجر انتفاضة الأقصى وتصاعد العمل النضالي ضد الاحتلال الإسرائيلي، أخذ الشعب الفلسطيني يناضل بكافة شرائحه المختلفة، وعمدت المرأة إلى أخذ دورها في النضال على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية.

---

[1] جاد، إصلاح: ***نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات***، مقالات، **مجلة دورية دراسات المرأة**، العدد السادس، جامعة بيرزيت، شباط 2011، ص 12 13.

وكانت مشاركة المرأة على الصعيد السياسي نوعية، فقد شاركت في الانتفاضة من خلال المشاركة في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات، وكانت عرضة للاعتقال والجرح والاستشهاد، كما قدمت العديد من الاستشهاديات، ومن ناحية أخرى كان للمرأة بروزا أكثر,حيث عملت على توعية النساء بدورهن النضالي، وأصدرت البيانات، وعقدت الدورات وشاركت في المؤتمرات[1].

كما أخذت المرأة على عاتقها ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية ومفاهيمها، وبذلت الكثير من التضحيات في سبيل إنجاح التعليم الشعبي، والمشاركة في إقامة العيادات الطبية وتقديم الإسعاف للجرحى، وإيواء المطلوبين[2].

ويرى الباحث أن المرأة الفلسطينية قد شغلت دوراً بارزاً في العديد من الجوانب كان من ضمنها الجانب الإعلامي، من خلال فضح ممارسات العدو الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني رجالا ونساء وأشبالا وزهرات، وبخاصة الأطفال منهم، في أثناء القصف الإسرائيلي على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

لقد تركزت نشاطات المؤسسات النسوية في معظمها على الطابع الخيري الإغاثي، فعلى سبيل المثال أسهمت الاتحادات النسائية في معالجة المشاكل المتنوعة للنساء من خلال تطوير مهارات النساء القيادية والتكافل الاجتماعي، والإرشاد الاجتماعي والنفسي للأمهات، وتعزيز حملات مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية.

ويرى الباحث أن المرأة الفلسطينية أدركت أهمية نضالها الوطني ونجاعته، واستطاعت أن توظف هذا النضال بطريقة ايجابيه، وكان دورها النضالي شاملا مما انعكس على كافة نواحي الحياة، حيث استطاعت المرأة الحد من الضرر الناجم عن سياسة الحصار الاقتصادي، وتوفير المأكل والملبس والمسكن للمطاردين، والقيام بواجبها النضالي كحمل السلاح وتهريبه أحيانا، إلى المحافظة على الأسرة والعائلة، وتوفير الاحتياجات الأساسية لها.

---

[1] **مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود**، المركز الفلسطيني لقضايا السلام، القدس، 2002.ص 60،

[2] المرجع السابق، ص 58.

المطلب الثاني: معيقات العمل السياسي للمرأة الفلسطينية

تعد المشاركة السياسية للمرأة واحدة من أهم مؤشرات تطور المجتمع وتقدمه، فعلى الرغم من أهمية الدور السياسي الذي شغلته المرأة الفلسطينية، إلا أنه ما تزال هناك العديد من الأمور التي تقف عائقا أمام مشاركتها السياسية الفعالة في مجتمعنا الفلسطيني الذي يعيش ظروفا استثنائية متمثلا بوقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما أنها تعيش المرأة الفلسطينية واقعا صعبا متمثلا بتأثرها بعوامل القمع الاجتماعي والثقافي[1].

ويرى الباحث أن معيقات العمل السياسي للمرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية تتخذ أبعادا متنوعة، إلا أن أهم هذه المعيقات تتعلق بمعيقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية تتفاعل فيما بينها وتتشابك لتصبح المرأة هي المتضرر والمتأثر الأكبر من هذه المعيقات.

الفرع الأول: معيقات سياسية واقتصادية

إن أهم المعيقات التي تواجهها مشاركة المرأة الفلسطينية تتمثل بالمعيقات الخارجية كالاحتلال الإسرائيلي، أما المعيقات الداخلية فهي انعكاس للحالة السياسية الداخلية، كما أنها تتعلق بالعقلية السياسية السائدة سواء كانت على مستوى المؤسسات الرسمية أو على مستويات سياسية غير رسمية.

لقد كان لممارسات الاحتلال القمعية بكافة أنواعها تأثيرٌ أساسيٌ في إضعاف مشاركة المرأة السياسية. ففي ظل فقدان الأمن والأمان، وكثرة القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، وما تتعرض له المرأة من عنف ومهانة وتحرش على الحواجز أثناء التفتيش، فقدت المرأة حريتها في التنقل الداخلي والخروج من مجتمعها المحلي، وبهذا قلت مشاركتها في الحياة العامة والأنشطة السياسية المختلفة.

[1] مكاوي، إبراهيم: ***جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية***، **مجلة كنعان**، العدد 109، نيسان 2002.

ومن الأمور التي أدت دورا هاما في تراجع هذه المشاركة ممارسات الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية المتمثلة بالتحرش الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي في بعض الحالات، والضرب والاعتداء والشبح والضغط النفسي..الخ[1].

كما كان للظروف السياسية وتراجع الحالة السياسية والأمنية وتفككها دورٌ في تراجع مكانة مشاركة المرأة السياسية، ويحد بنفس القوة ضعف التوجه السياسي لصانعي القرار في تحسين ظروف المرأة وتفعيل دورها السياسي وقدرتها على المشاركة الفعالة[2].

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي أدته الأحزاب السياسية الفلسطينية في عملية تنظيم المرأة وتشجيعها على المشاركة السياسية، إلا أن العقلية الذكورية والسلطة الأبوية في الأحزاب الفلسطينية قد لعبت دورا سلبيا تجاه قضايا المرأة، حيث ركزت الأحزاب على القضايا السياسية وتجاهلت موضوع تعزيز مشاركة المرأة السياسية[3]، وحدت من وصول المرأة إلى المناصب القيادية فيها، ورسخت فكرة دورها التقليدي كاحتياطي داعم للرجال في المقاومة الوطنية[4].

تمثل الاعتبارات القبلية والعشائرية والطائفية عبئا إضافيا على مشاركة المرأة السياسية الفعالة وتطورها، وخاصة في ظل غياب التقاليد الديمقراطية وحرية المرأة، وتراجع ممارستها في الحياة السياسية والاجتماعية، فغالبا ما يتم تهميش مشاركة المرأة تحت هذه الاعتبارات.

كما أن غياب الممارسة الديمقراطية في السلطة الفلسطينية، وغياب عمليات الانتقال السلمي للسلطة حد من قدرة المرأة الفلسطينية على المشاركة السياسية، فالاستقطاب السياسي – سواء على مستوى السلطة الرسمية أو على مستوى الأحزاب– أضعف من دور المرأة الفلسطينية في إيجاد جسم نسوي ذي هموم سياسية قادر على فرض إرادة نسوية سياسية وطنية، وأبقى العمل السياسي النسوي عرضة للاستقطاب السياسي الحزبي.

---

[1] **تقرير حول العنف ضد المرأة**، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 5/10/2009، ص12–13.

[2] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 146.

[3] الشافعي، كمال ونسرين عواد، **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، مرجع سابق، ص 38.

[4] جاد الله، حنين: **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996–2006**، مرجع سابق، ص 68.

أما العوائق الاقتصادية التي تقف حائلا بين المرأة ومشاركتها السياسية الفعالة، فتتمثل في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى بروز عدد من الظواهر كالفقر والبطالة.

لذلك يعد الفقر والبطالة من معيقات مشاركة المرأة السياسية، وخاصة أن إعادة إنتاج علاقات القوة والتحكم في الموارد القليلة يعود لصالح الرجل، الأمر الذي يؤثر على المرأة سلبا[1].

ويرى الباحث أن نقص فرص العمل والتمييز الوظيفي، واعتبار المرأة في المرتبة الثانية من حيث الأحقية في المنافسة على فرص العمل، والعمل بدون أجور في المشروعات العائلية، واعتماد المرأة على الرجل اقتصاديا، يجعلها سهلة الانقياد لأوامره وطلباته، ويحد من حريتها في أخذ قراراتها الشخصية ومن ضمنها رغبتها في المشاركة السياسية.

وهناك العديد من القيود المجتمعية والثقافية التي تحول دون تمتع النساء بحقهن في الملكية والوراثة وإدارة ممتلكاتهن، إضافة إلى الخلل في التشريعات الاقتصادية، وغياب التشريعات المنظمة للتنافس، والمانعة للاحتكار والمشجعة للاستثمار، وتدني مشاركة المرأة في رسم السياسات الاستثمارية والاقتصادية[2].

ويعتقد الباحث أنه في حال حصلت المرأة على نوع من الاستقلالية الاقتصادية، وبخاصة في مجال العمل والتملك، بالإضافة إلى تشريع وتطبيق قوانين تؤمن للمرأة حقوقها الاقتصادية وتحافظ عليها بعيدا عن وصاية الرجل وسيطرته, يكسبها مزيدا من الحرية في خياراتها الشخصية والاستقلالية في الرأي، ووعيها بأهمية دورها السياسي والوطني والاجتماعي.

---

[1] محيسن، تيسير: **حالة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة**، ورقة عمل، غزة، 2007. ص 10.

[2] هديب، سلوى: **وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية سيداو**، وزارة شؤون المرأة، 2009، ص 21-22.

الفرع الثاني: معيقات اجتماعية وثقافية

تتحكم العقلية الذكورية الأبوية في كثير من العلاقات السائدة في المجتمع وتشكلها وتصهرها في كيانها السلطوي، وعادة ما تكون المرأة الفئة الأولى المستهدفة لهذه العقلية ولتلك الممارسات، بحيث لا تستطيع الكثير من النساء الخروج من المنزل، أو الذهاب للعمل دون أخذ موافقة الرجل، كم أن عملها ينحصر في مجالات تقليدية، وتسهم وتشكل العادات والتقاليد عائقا أمام حركة المرأة وتفكيرها ومشاركتها في أعمال التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية، وهذا يؤدي إلى حرمان العديد من النساء من كثير من حقوقهن كونهن نساء، وهنا تلعب هذه العقلية دورا واضحا في الحد من مشاركة المرأة السياسية[1].

ومن ناحية أخرى فإن عزوف المرأة عن المشاركة السياسة لا ينفصل عن عزوف المجتمع ككل عن هذه المشاركة، بحيث يعاني المجتمع من حالة اغتراب سياسي وإحباط وشعور باللامبالاة السياسية، وذلك بسبب حالة الترهل السياسي الموجودة، ويعود عزوف الجماهير والنساء عن الانضمام للأحزاب إلى ترهلها وبيروقراطيتها، وعدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل، وعدم اهتمامها اهتماماً كافياً بقضايا المرأة[2].

إن وجود هذه العوائق لا يعني أن المجتمع الفلسطيني في حالة ركود وجمود، بل إن المجتمع الفلسطيني يعيش حالة حراك بفعل عوامل مختلفة منها النضال المستمر لمختلف شرائح المجتمع ومنها المرأة، وبذلك نجحت المرأة في التخفيف من حدة النظرة التقليدية السلبية لها وبخاصة في المناطق الحضرية، وباتت تحقق مكتسبات ملموسة في ترسيخ حقوقها وحريتها وإثبات أهمية دورها في العمل السياسي.

الفرع الثالث: معيقات قانونية

خلال العقود الطويلة الماضية حُرم الشعب الفلسطيني من سن قوانينه وتشريعاته الوطنية، حيث كان يخضع لقوانين الاحتلال البريطاني والقوانين الأردنية والمصرية والأوامر

[1] محيسن، تيسير: **حالة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص 7 8.

[2] إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، مرجع سابق، ص 30.

العسكرية الإسرائيلية. وكانت هذه القوانين قد أثرت على المرأة الفلسطينية سلبا، وساهمت في تكريس النظرة السلبية في الموروث الثقافي ضد المرأة وفي الحد من مشاركتها السياسية الرسمية[1].

ثمة مشاكل أخرى تتعلق –تاريخيا– بمشاركة المرأة الفلسطينية في صياغة القوانين والتشريعات وإقرارها، حيث لم تتح الفرصة لها في أية مشاركة جدية في صياغة القوانين، كما أن أغلب القوانين التي طبقت استثنت المرأة من بعض حقوق المواطنة، كحق الانتخاب والترشيح، كما أسهمت الأمية القانونية لدى النساء في معرفة حقوقها، ومنها حقها في المشاركة السياسية[2].

ومن الواضح أن فلسطين ليست طرفاً في أي من الاتفاقيات الدولية لعدم حصولها على صفة الدولة التي تمكنها من المصادقة على هذه الاتفاقيات المتاح التصديق عليها من الدول، إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني يلزم السلطة الفلسطينية بالانضمام إلى تلك الاتفاقيات التي تحمي حقوق الإنسان، وعليه فإن السلطة الفلسطينية لا يسعها إلا أن تعمل بروح تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم من ذلك يمكننا التحدث عن أثر ملموس للاتفاقيات والمعاهدات الدولية على تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الحزبية الفلسطينية، رغم أن أثر تلك الاتفاقيات غير مباشر، حيث تأتي تلك الاتفاقيات بنصوص تعزز من مبادئ المساواة والمشاركة، وتعزز من دور المرأة في الحياة السياسية[3].

وعند الحديث عن الحقوق السياسية في التشريع الفلسطيني يتبين للدراسة أن التنظيم الدستوري الفلسطيني ينقسم من حيث إقراره بالحقوق والحريات العامة إلى قسمين: الأول:

---

[1] جاد الله، حنين: **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996–2006**، مرجع سابق، ص 98.

[2] المرجع السابق، ص 99.

[3] عودة، هاني حسن: حقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، موقع دنيا الرأي الالكتروني: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/271852.html

يتناول مبادئ عامة تحمي الحقوق الفردية والجماعية بشكل عام يتساوى فيه جميع المواطنين أمام القانون، أما القسم الآخر: فيحدد تلك الحقوق والالتزامات على وجه الدقة.

ويمكن الإشارة هنا إلى القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية ومنها قوانين الانتخابات الثلاثة خلال مراحل حياتها المحددة، ويشار هنا أيضا إلى عدم وجود قانون أحزاب فلسطيني، وإنما يوجد مشروع قانون الأحزاب السياسية.

وسوف تختار الدراسة قانون الانتخابات الفلسطينية رقم (13) لسنة (1995) للحديث عن دور هذا القانون في مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية. حيث يقر قانون الانتخابات بشكل عام حق الترشح والانتخاب للفلسطينيين ذكوراً وإناثاً.

ويعكس قانون الانتخابات الفلسطيني الأول تلك المسائل وينظمها بطريقة يتجاوز فيها مسألة عدم وجود قانون أحزاب فلسطيني، ومسألة عدم تسجيل أي حزب سياسي في تلك الانتخابات، وقد تفادى القانون تلك المسألة عن طريق إقرار نظام الانتخاب بالدوائر، وهذا النظام يتيح الترشح لأي مواطن، وأكد القانون على هذا الحق في سياق مادتيه السادسة والثانية عشرة عندما أكد أن هذا الحق ملك لكل فلسطيني ذكرا كان أو أنثى. وبذلك يكون هذا القانون قد وفر مبادئ عامة للمساواة، إلا أنه يبقى غير حساس للقضايا النسوية، فتبنيه نظام الدوائر يعزز من السلبيات الاجتماعية كالعشائرية، وبتقسيمه الدوائر الانتخابية إلى ستة عشر دائرة لا يزيد تمثيل العديد منها عن مقعدين فقط يكون قد قلل من فرص النساء للترشح عن طريق الدوائر حسب وجهة نظر البعض، فلا العائلات، ولا الأحزاب –في كثير من الأحيان– مستعدة لترشيح امرأة عن تلك الدائرة التي لا تملك إلا مقعدا واحدا أو مقعدين، وترشيح امرأة –من وجهة نظرهم– يضعف من قدرتهم على المنافسة، مما يتسبب بخسارة مقعد تلك الدائرة.[1]

ويشير الباحث أن هناك من يعتقد عكس ذلك تماما ليرى أن نظام الدوائر هو الأفضل للمرشحين وأنه ليس له سلبيات اجتماعيه كالعشائرية كما يقول البعض, وأنه يمنح الفرصة

[1] عودة، هاني حسن: **حقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية**، مرجع سابق.

بالنجاح للأشخاص الذين يملكون القدرات والإمكانيات وأسباب النجاح العديدة, والتي منها طبيعة شخصية المرشح, وعلاقته بالمجتمع, وقدراته الاداريه والمهنية, وحضوره الاجتماعي ووزنه السياسي, ونظرة المجتمع له وتقبله قبل الترشح للانتخابات, وطبيعة برنامجه الانتخابي, كما يرى البعض الآخر أن النظام الانتخابي المختلط والذي استخدم في الانتخابات التشريعية الثانية هو الأفضل. أما الباحث فيرى أن نظام الدوائر ليس هو النظام الأمثل في النظم الانتخابية, وخاصة في الواقع الفلسطيني الذي يعتبر ناشئا في الاحتكام للعمليات الانتخابية وهو حديث التجربة بها, وأن لكل نظام انتخابي سلبياته وايجابياته.

الفرع الرابع: معيقات ذاتية

عدى عن العوامل المذكورة آنفا فان هناك عوامل ذاتية في المرأة تعيق مشاركتها السياسية بفعالية، منها عدم وعي نسبة من النساء بأهمية دورها في العملية السياسية، حيث إن نسبة من النساء غير مقتنعات بقدرتهن على العمل السياسي، إضافة إلى نظرة المرأة التقليدية لنفسها وحصر وظيفتها الأولى بدورها الأسري[1]، وذلك نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تدعم هذه الرؤية من خلال الاستلاب الثقافي الذي تعرضن له من خلال التربية.

ومن الواضح أن تاريخ المجتمع الفلسطيني لا ينظر للمرأة الفلسطينية نظرة المساواة للرجل في مشاركته بتحديد معالم النظام السياسي الفلسطيني، مما خلق جوا ضبابيا أدى إلى محدودية مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية. يضاف إلى ذلك كون المناخ السياسي الفلسطيني مترهلا ويشيع جوا من الإحباط لا يشجع على مشاركتها، وهذا ما ذهبت إليه معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية من تراجع جماهيريتها وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائها؛ بسبب عدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشكلات التي يواجهها الجمهور الفلسطيني، ناهيك عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها هذه الأحزاب مثل عدم ممارسة أساليب

[1] إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، مرجع سابق، ص 31.

ديمقراطية، وتفرد قادة الأحزاب بعملية صنع القرار، أدى إلى إضعاف ثقة الأحـــزاب بـــالمرأة الفلسطينية بانضمامها إليها ومشاركتها في أخذ دورها المنوط بها[1].

إضافة إلى ما تقدم، يمكن الحديث عن معيقات تعود للمرأة نفسها، فكثير من النساء غير مقتنعات بقدرتهن على العمل السياسي، بل يشعرن أن العمل السياسي يشكل انتقاصا من أنوثـــة المرأة، ويعود ذلك إلى التنشئة الاجتماعية التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن الوظيفة الوحيدة للمرأة تتمثل في في الأسرة.

كما أن قلة اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي مـــن خـــلال المشـــاركة السياســـية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار، زاد من هـــذه المعيقات. ويمكن الإشارة إلى أن ضعضعة ثقة النساء فيما بينهن، وعـــدم اهتمـــامهن الكـــافي ومساندتهن للمرشحات، وتفضيلهن للمرشح الرجل من منطلق أنه الأقدر للعمل السياسي، كل هذا يعزز من وجود هذه المعيقات الذاتية أمام المرأة الفلسطينية، ووصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي.[2]

ويعتقد الباحث أن اهتمام النساء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي أكثر من القضـــايا ذات الطابع السياسي جاء انعكاسا لنظرة المجتمع لهن والمنحصرة بدور المرأة ومقدرتها على التعامل مع القضايا الاجتماعية، وعدم قدرتها على الخوض في القضايا السياسية.

---

[1] مركـــــــــز الدراســـــــــات – أمـــــــــان علـــــــــى الموقـــــــــع الالكترونـــــــــي
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1177

[2] مركز الدراسات– أمان الالكتروني، مرجع سابق.

الفصل الثاني

التجربة البرلمانية الأولى

للمرأة الفلسطينية (1996م)

المبحث الأول: القانون الانتخابي والمرأة الفلسطينية

المبحث الثاني: العملية الانتخابية: المعيقات والدوافع للمرأة

المبحث الثالث: التمثيل والوزن السياسي للمرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني

المبحث الرابع: إسهامات البرلمانيات في التشريعات والعمل البرلماني

الفصل الثاني

التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الفلسطينية (1996م)

بعد توقيع اتفاق أوسلو دخل الوضع الفلسطيني مرحلة جديدة، ويعد عام (1996)م من التواريخ المفصلية في مسيرة الشعب الفلسطيني، فقد تم في هذا التاريخ تأسيس أول مجلس تشريعي فلسطيني منتخب، وجاء تأسيس هذا المجلس نتيجة لاتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية.

وقد دفع المناخ في تلك الفترة الأحزاب السياسية الفلسطينية والحركة النسوية والمرأة الفلسطينية إلى اقتراح آليات عمل جديدة، والبحث عن دور جديد في هذه المنظومة، في محاولة منها لتغيير الواقع من خلال التأثير على منظومة التشريعات والقوانين، وذلك من خلال خوض انتخابات المجلس التشريعي لعام 1996م.

إن المشاركة السياسية في المجلس التشريعي لكافة شرائح المجتمع، ومن ضمنها النساء يسهم في إضفاء شرعية على هذه المؤسسة، ويعزز من مكانة المرأة في المجتمع، ويمنحها شعورا بإقرار المجتمع بتمتعها بالمواطنة الكاملة، حيث إن حجم ونوعية مشاركة المرأة تعكس حالة المجتمع ومدى تطوره وتقدمه.

وسيتم في هذا الفصل تقييم إحدى أهم التجارب التي خاضتها المرأة الفلسطينية، باعتبارها التجربة البرلمانية الأولى على المستوى الرسمي، وسيتم تسليط الضوء على هذه المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيفية انعكاسها على المرأة الفلسطينية، وإسهامها في إثراء تجربتها، واستخلاص العبر والدروس من هذه التجربة.

وسيتم تناول قانون الانتخابات الذي تم اعتماده في العملية الانتخابية، ومعالجة دوره في الحد من مشاركة المرأة في الانتخابات انتخابا وترشحا. كما سيتم دراسة أبرز المعيقات التي واجهت المرأة في العملية الانتخابية، والعوامل التي أسهمت في تحسين فرص مشاركتها، كما سيتم التطرق لتمثيل المرأة في المجلس التشريعي والوزن النسبي لها، وتحليل الخلفية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية للمرشحات للمجلس التشريعي والفائزات، ودراسة مدى إسهام البرلمانيات في عملية التشريع والعمل البرلماني، وفي النهاية سيتم تقييم هذه العملية الانتخابية من حيث النجاح والإخفاق فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة السياسية.

المبحث الأول

القانون الانتخابي والمرأة الفلسطينية

للنساء الحق في كافة الحقوق السياسية وفي التصويت في جميع الانتخابات دون تمييز بينهن وبين الرجال، وأن للنساء الأهلية في انتخاب جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، وضرورة تقلد النساء المناصب العامة دون أي تمييز ضدهن.

ولقد أصبح تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات السياسية ضمن أولويات الحركة النسوية بشكل عام والحركة النسوية الفلسطينية في السياق الفلسطيني بشكل خاص، وقد انعكس هذا الاهتمام في عدد من المؤتمرات الدولية، ففي عام (1995)م انعقد مؤتمر المرأة العالمي الرابع، وطالب حكومات العالم من خلال خطة بكين بزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، حيث تم تحديد نسبة 30% كحد أدنى من التمثيل في المجالس التشريعية والتنفيذية[1].

وقبل البدء بالحديث عن وضعية المرأة في ظل النظام الانتخابي لعام 1996، يجب التطرق إلى وضعية المرأة الفلسطينية في وثيقة إعلان الاستقلال. فقد أقرت وثيقة إعلان الاستقلال من العام 1988م مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة، وأكدت المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات[2].

وفي عام 1995م وبموجب مرسوم رئاسي صدر قانون الانتخابات رقم (13) لتنظيم عملية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفي عام 1996م تم إجراء انتخابات المجلس التشريعي، ووفق القانون الانتخابي التي أجريت وفقه الانتخابات العامة، نلاحظ أن هذا القانون يشير إلى ضرورة إجراء انتخابات عامة وحرة ومباشرة.

---

[1] سعيد، نادر: **النساء الفلسطينيات والانتخابات، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. دراسة تحليلية للتجربة الانتخابية للمجلس التشريعي الفلسطيني ومقارنات مع التجربة الأردنية**، مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1999، ص17.

[2] **وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني.**

تبنى هذا القانون نظام الأغلبية في الانتخابات، وتم اختيار لنظام الدوائر، وبموجبه تم تقسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية تمثل كل دائرة حجم المحافظة، يتم من خلالها انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الـ 88، وفق هذا القانون يفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الذين حصلوا على أكثر من غيرهم من أصوات الناخبين. ونص القانون على تخصيص(6) مقاعد (كوتا) للمسيحيين، إضافة إلى مقعد واحد للطائفة السامرية في دائرة نابلس[1]، أي أن تخصيص الكوتا تم على أساس ديني بدلا من الأساس السياسي المعمول به في منظمة التحرير، وهذا النظام سمح بالتمييز على أساس ديني بما يتنافى مع ما في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية التي جاء فيها "..عدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل".[2]

أجريت الانتخابات التشريعية لعام 1996م على نظام (الدوائر). وقد أدى العمل بنظام الدوائر المتعددة وليس الدائرة الواحدة إلى تقليل الفرص أمام حصول المرأة على نتائج أفضل في الانتخابات، وقلل من فرص دخولهن كمرشحات للمجلس، فالعدد المخصص لكل دائرة خفض من فرص ترشيح الأحزاب السياسية للنساء في قوائمها، وبذلك يكون هذا النظام قد عزز التوجهات الفكرية السائدة تجاه عزل النساء عن الترشح حسب وجهة نظر البعض، الأمر الذي كان جليا في حالة الدوائر الصغيرة.

كما أن عدد مقاعد المجلس في كل دائرة لم يتناسب مع عدد السكان فيها كما جاء في قانون الانتخابات، حيث نجد –على سبيل المثال– أنه قد تم منح كل 8945 ناخبا في دائرة جباليا مقعدا في المجلس التشريعي، في حين لم يُمنح للناخبين في دائرة سلفيت والبالغ عددهم 19191 ناخبا سوى مقعد واحد، فضلا عن أنه كان للناخب في دائرة جباليا الحق في اختيار سبعة من المرشحين ليمثلوه، بينما فُرض على الناخبين في كل من دوائر أريحا وسلفيت وطوباس اختيار مرشح واحد عن كل دائرة[3].

---

[1] **قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (13) لعام 1995.**

[2] **وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية** 15\11\1988

[3] حرب، جهاد: **المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية نحو تأسيس حياة برلمانية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 100، أبو ظبي–الإمارات، 2004، ص 21.

للدوائر الانتخابية –الستة عشر– خصائص ديموغرافية متنوعة مثل المراكز الحضرية والمخيمات والأرياف، واتصفت هذه الدوائر بالاتساع، ولكي يتم ضمان الفوز ضمن هذه التركيبة لا يمكن الاعتماد على القاعدة الانتخابية التقليدية فقط، بل تم عقد تحالفات بين الأحزاب والحركات السياسية، والعائلات المعروفة (العشائرية)، لتأمين وضمان توسيع القاعدة الشعبية.

وضمن هذا الواقع كانت حظوظ الرجال في عقد هذه التحالفات أكبر من حظوظ النساء، فالقاعدة الشعبية للمرشحات عادة ما تميل إلى كونها قاعدة نسويه، وذلك لأن ممارسة النساء لنشاطهن السياسي يتم من خلال المؤسسات التي تسيطر عليها نساء في الغالب[1].

ويرى الباحث أن القانون الانتخابي الذي تم العمل به في الانتخابات الأولى عام (1996) قد أسهم في التعزيز من فكرة الحزب الواحد وإعطائها الشرعية مقابل الديمقراطية، وعمل على تهميش الأحزاب التي لم تشارك في السلطة، كما أن غياب أحزاب فاعلة عن الانتخابات أهمها حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية قد أدى إلى غياب التعددية، حيث فازت حركة فتح بالأغلبية الواسعة، وغابت الكتل البرلمانية الأخرى عن المجلس التشريعي، بمعنى هيمنة حزب واحد وهو الحزب "الحاكم" على المجلس التشريعي.

وبما أن القانون جاء انعكاسا للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلم تتح الفرصة للمشرع الفلسطيني بفرض الرؤية الفلسطينية البحتة على هذا القانون بغض النظر عن توجهاتها، وبما أن المرأة هي الجانب المهمش في الأحزاب، ولا تستوفي شروط اللعبة العشائرية والعائلية، فإن هذا النظام أضعف الجانب التنافسي للمرأة في وجه الرجل.

إن النظام الانتخابي لم يشجع على مشاركة المرأة في الترشيح، وبذلك نجد العديد من الأصوات التي نادت بوجود كوتا نسائية في النظام الانتخابي كنوع من التمييز الإيجابي، في حين اعتبر بعض المشرعين أن الكوتا تمييز ضد المرأة، وسيتم بحث موضوع الكوتا بشكل موسع في الفصل القادم.

---

[1] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير**، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 126.

المبحث الثاني

العملية الانتخابية: المعيقات والدوافع للمرأة

في ظل العملية الانتخابية ومشاركة المرأة الفلسطينية فيها، واجهت المرأة عـــددا مـــن المعيقات والدوافع لمشاركتها في الانتخابات التشريعية، وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت في مشاركة النساء سواء في الترشح والانتخاب من ناحية، أو في تمثيلهن في المجلس التشريعي من ناحية أخرى، وسيتم دراسة هذه العوامل وتحديد الدور الذي أدته المرأة، وتحديد أصل هـــذه العوائق وأبعادها القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي يسهم في تفسير سبب الانخفاض في المشاركة النسائية.

هناك عدد من العوائق التي حالت دون مشاركة كاملة للنساء في أثناء عملية التســـجيل للانتخابات، ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى عوائق سياسية، وعوائق اجتماعية تواجهها المرأة في المجتمع الفلسطيني.

المطلب الأول: العوائق السياسية

أولا: طبيعة الانتخابات التشريعية, حيث كان لها جانب استفتائي سياسي حول العملية السلمية.

ثانيا: مقاطعة الحركة الإسلامية للانتخابات بكل أطيافها وانعكاسه على مقاطعة واســـعة لهـــذه الانتخابات مما أضعف تأثير المرأة فيها.

ثالثا: الدور الضعيف للمؤسسات النسوية.

رابعا: انشغال المرأة في العمل في مؤسسات المجتمع الأهلي مما أسهم في تشتت جهودها.

خامسا: ما أصاب قوى اليسار الفلسطيني التي تعد الحواضن الأساسية للمرأة الفلسطينية، حيـــث أن قوى اليسار الفلسطيني تمثل حاضنة للمرأة الفلسطينية ذات التحرر، وبالتالي كـــان لغيـــاب وضعف قوى اليسار الفلسطيني ضعف ملموس انعكس على تمثيل المرأة الفلسطينية.

إن الوضع السياسي الذي مرت به الأراضي الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو وضع سياسي غير مستقر واستثنائي، فالمفاوضات مع إسرائيل كانت في مراحلها الأخيرة، وتم نقاش موضوع الانتخابات في هذه المفاوضات، وتم الاتفاق بين الجانبين على تاريخ إجراء الانتخابات، والنظام الانتخابي، وعدد أعضاء المجلس التشريعي وغيرها، ولم تكن هناك بعد حكومة فلسطينية مشكّلة (حيث جرت الانتخابات أثناء تأسيس الحكومة الفلسطينية وليس بعد تأسيسها).

كما أن الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة وانتشار الحواجز بين المدن المختلفة، حال دون سهولة انتقال المرشحين بين المدن للترويج لحملاتهم الانتخابية، وكذلك الأمر مع الناخبين وحتى العاملين في لجان الانتخاب الذين تعرضوا لممارسات معيقة من إسرائيل، حيث قامت قوات الاحتلال بإعاقة طواقم اللجنة المركزية للانتخابات من تسجيل الناخبين في القدس.[1]

ومن ناحية أخرى يعد افتقاد الأوراق الثبوتية الرسمية الصحيحة من العوائق الخارجية الناجمة عن الدوافع السياسية التي حدت من قدرة النساء على التسجيل للانتخابات، ففي استطلاع الرأي الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال بالتعاون مع مركز القدس للنساء قبل يوم الانتخابات، أجابت 13.9% من النساء أنهن لا ينوين التصويت في الانتخابات، وأجابت ثلث هذه المجموعة أن السبب وراء عدم تصويتهن هو النقص في الأوراق الثبوتية كالهوية وغيرها من أوراق أخرى [2].

المطلب الثاني: الغرض من الانتخابات

تجاوزت انتخابات المجلس التشريعي الأولى الهدف العام من أي انتخابات، حيث كان لهذه الانتخابات جانب استفتائي حول العملية السلمية مع إسرائيل، والدليل مقاطعة عدد من الفصائل للانتخابات كنوع من الرفض للتسوية السلمية.

---

[1] عوض، طالب: **المرأة الفلسطينية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية**، ورقة عمل قدمت في الندوة الإقليمية حول المرأة في البرلمانات العربية، البرنامج العالمي لدعم البرلمانات، برنامج إدارة الحكم، لبنان، بيروت، 2008، ص5.

[2] مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، القدس، 1996، ص 11-12.

وفيما يتعلق ببرنامج المرشحين والمرشحات فقد تركزت خططهم على الشق السياسي أكثر من الشق الاجتماعي والخطط التطويرية، فمثلا تركز البرنامج الانتخابي لانتصار الوزير على نقاط (الاحتلال الإسرائيلي، والحدود، والقدس، واللاجئين، والمعتقلين)[1]،

ولم تتركز خطط المرشحات وبرامجهن على القضايا التي تهم المرأة مثل إصلاح قانون الأحوال الشخصية وقوانين العمل وغيرها، وفي الوقت نفسه ومن المحتمل القول أن المرشحات ضمن القوائم الحزبية قد اضطررن إلى الالتزام بموقف الحزب من قضايا المرأة أكثر من موقفهن الشخصي من هذه القضايا.

كما أن العادات والتقاليد قد أسهمت في وضع صعوبات على النساء المرشحات في الوصول إلى الناخبين، وسهولة الوصول بالنسبة إلى المرشحين الرجال. كما كان هناك غياب للمرشحات في عدد من الدوائر الانتخابية خاصة الصغيرة منها مثل دوائر (سلفيت وطوباس وأريحا وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية)، وبالتالي عدم توفر فرصة للنساء الناخبات في إعطاء أصواتهن للمرشحات حتى لو فضلن ذلك.

المطلب الثالث: دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية

من المفروض والمتوقع على المؤسسات النسوية أن تلعب دورا مزدوجا في العملية الانتخابية، فقد كان عليها من ناحية أن تعمل على توعية الناخبات في عملية التصويت، ومن ناحية أخرى أن تدعم المرشحات بكافة الوسائل لتحسين فرص فوزهن في الانتخابات.

تنوع دعم المؤسسات للمشاركة النسوية في الانتخابات، ومن العوامل التي أثرت في هذا التنوع قدرات المؤسسة التنظيمية والإدارية والمالية، وكان هناك علاقة بين الميول الفكرية للمؤسسة ونوعية ومجال الدعم، فالمؤسسات النسوية القائمة على أسس سياسية وحزبية ركزت جهودها على القضايا السياسية العامة، كما أن المؤسسات النسوية ذات الطابع الخيري تعرضت للنقد من المرشحات، حيث إن اهتمامها في دعم النساء في العملية الانتخابية كان عابرا، وذلك

[1] مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، مرجع سابق، ملحق 2.

لنظرتها التقليدية المنطلقة من مفهوم مشاركة النساء في تحمل الأعباء الاجتماعية بعيدا عن الأعباء السياسية، في حين بذلت المؤسسات المرتكزة على أجندة اجتماعية (تدعو للتغيير الاجتماعي) أو المهتمة بقضايا المرأة على وجه الخصوص جهودا أكبر في دعم النساء المشاركات في الانتخابات. لقد قدمت هذه المؤسسات الدعم المالي والمعنوي للمرشحات في حملاتهن الانتخابية، أسهمت في نشر الوعي بين الناخبات من خلال ورشات العمل والمؤتمرات واللقاءات والكتيبات الإرشادية والمسيرات (كما حدث في نابلس والخليل ورام الله وغزة)، وتنظيم عدد من اللقاءات مع الأحزاب السياسية من أجل الحصول على دعمها وإقناعها بإشراك النساء ضمن كتلها الانتخابية، وإنشاء اللجان المؤقتة المختصة بمتابعة قضايا المرأة في الانتخابات، إلا أن هذا الدعم لم يكن ضمن المستوى المطلوب على الصعيد الكمي والنوعي[1].

وربما يعود السبب في ذلك إلى مجموعة عوامل منها: ضعف علاقة هذه المؤسسات مع المؤسسات ذات العضوية الواسعة؛ مثل النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الشعبية، بالإضافة إلى الضعف البارز على صعيد التنظيم الاجتماعي سواء على الصعيد الوطني العام أو على صعيد القطاع العام[2]، كما وقعت هذه المؤسسات النسوية –شأنها شأن معظم المؤسسات الأهلية– في إشكالية عدم المواءمة بين متطلبات وشروط الجهات الداعمة مادياً والمتطلبات السياسية والوطنية للمجتمع المحلي.

لقد برزت ثغرات ونواقص في أداء الحركة النسوية أبرزها: عدم تقديم دعم واضح ومباشر للمرشحات، وعدم الاتفاق على برنامج عمل موحد مسبق يسهم في الضغط على الأحزاب السياسية لزيادة نسب تمثيل المرأة في الترشيح، وغياب وضعف التغطية المادية لحملات المرشحات من النساء، كما أن الحركة النسوية لم تبلور رؤية موحدة تجاه التعامل مع قضايا المرأة، وبمعنى آخر ظلت المرأة في إطار التمثيل العام للحزب أو الترشح المستقل.

---

[1] سعيد، نادر: **النساء الفلسطينيات والانتخابات**، مرجع سابق، ص 43.

[2] عامر، سمية سميح عبد الفتاح: **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص 13.

يمكن اعتبار قلة الخبرة وحداثة التجربة الانتخابية وقصر المدة المخصصة للحملات الانتخابية، عوامل أدت إلى تشتت الجهود المبذولة في تدعيم مشاركة المرأة وغيابها عن بعض المناطق وضعف مشاركتها، كما يمكن اعتبار العبء المالي من العوامل المؤثرة أمام المرأة، فقد كان لزاما على كل مرشح أن يدفع (1000) دولارا أمريكيا رسوما للتسجيل، وكان على المرشحين أيضا تمويل حملاتهم الانتخابية على نفقاتهم الخاصة[1].

وبحسب رأي ريما نزال عضو المجلس الوطني "فإن متوسط كلفة الانتخابات للنائب الواحد بلغت 30 ألف دولار، وهذه الكلفة العالية يصعب على أي امرأة بمفردها أن تتحمل أعباءها، وفي حال عدم وجود دعم من الأحزاب أو الحركة النسوية لتغطية نفقات الترشيح فستبقى حظوظ المرأة قليلة ومحدودة"[2].

المطلب الرابع: المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية

شغلت الأحزاب دورا مزدوجا في عملية الانتخابات، فكان الدور داعما لبعض المرشحات اللواتي ترشحن ضمن قوائم حزبية، وكان هذا الدعم ضعيفا لمرشحات أخريات وخاصة اللواتي ترشحن كمستقلات، ويمكن استنتاج أن الأحزاب قامت بدعم المرأة بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامنا مع قضايا المرأة، إلا أن المؤسسات والحركات النسوية تميل إلى تحميل الأحزاب مسؤولية عدم أخذ المرأة فرصتها في الترشح.

ومن المهم القول هنا أن للأحزاب دورا إيجابيا في وصول المرأة للمجلس التشريعي بشكل رئيس عن طريق (الكوتا)، إلا أن العقلية الذكورية مازالت تسيطر على عقلية المجتمع وطريقة تفكير الأحزاب.[3]وهناك رأي آخر يقول إن للحزب دورا أساسيا في نجاح المرأة فكما أسهم في نجاح الرجل أسهم أيضا في نجاح المرأة، مع وجود فارق وهو أن إيمان الحزب

---

[1] مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، مرجع سابق، ص 23.

[2] عثمان، زياد: **قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، نابلس، 2003، ص93-94.

[3] النائب انتصار الوزير، مقابلة عبر البريد الالكتروني بتاريخ 22\6\2012

بامتلاك المرأة القدرة على خوض المعركة السياسية تأثير بالغ الأهمية في دعمها بشكل أكبـــر، كجزء من تمكين المرأة في المجتمع.[1]وتضيف النائب انتصار الوزير عن قائمة فتح أن هنـــاك ارتباطا وثيقا بين العمل البرلماني النسوي والدور الحزبي، فالحركة النسوية لم تستطع أن تبدي رؤيتها بعيدا عن المصالح الحزبية.[2]وهذا ما ذهبت إليه كذلك النائب سهام ثابت[3].

وثمة من يرى من النساء أن هناك تمييزا واضحا ضدهن، فمثلا ترى زهيرة كمال " أن الأحزاب السياسية وعموم المركب السياسي الفلسطيني لم يتخذ أي إجراء عملي بمفهوم التـــدخل الإيجابي نحو المرأة من خلال تحديد نسبة تمثيلها في المشاركة في الهيئات التمثيلية والسياسية"[4].

ومن الأمثلة الواضحة للتمييز ضد النساء في الترشح ما حصل من معارضة شديدة بين أعضاء الأحزاب السياسية لضم النساء ضمن قوائمها، فمثلا كانت رنا النشاشيبي إحدى الحالات، حيث عبر أعضاء حزب الشعب عن تحفظهم لضمها في قائمة الحزب لدائرة القدس على الرغم من شعبيتها والتزامها العميق بالحزب. كما أن سلوى هديب الناشطة في حركة فتح لم تنجح في الحصول على موافقة اللجنة المركزية لفتح في ترشيحها بالرغم من شعبيتها وأدائها القوي فـــي الانتخابات الداخلية لحركة فتح[5].

المطلب الخامس: العوائق الداخلية

وللاعتبارات العائلية والحزبية والعشائرية والمناطقيه والجهويه أهميه كبيره في تشكيل عناصر الوعي السياسي والقافي لدى الفرد سواء كان رجلا أو امرأة, وهي تؤثر ســـلبا علـــى التوجه نحو مشاركه فاعله وافتتاح في التطور السياسي لدى المرشح سواء كان ذكرا أو أنثـــى, وكان ظهر ذلك واضحا وجليا في التجربة الفلسطينية للمرأة أثناء ترشحها كونها عنصرا شبابيا, وهذا ما أكدته وأشارت إليه تجربة المرأة الفلسطينية في المجالس البلدية والقروية والمحلية التي

---

[1] النائب خالدة جرار، مقابلة عبر البريد الالكتروني بتاريخ 11\6\2012

[2] النائب انتصار الوزير، مقابلة، مرجع سابق.

[3] النائب سهام ثابت، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 23\6\2012

[4] المرجع السابق، ص 93.

[5] مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، مرجع سابق، ص 24.

عينت من قبل السلطة. فرغم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتعيين أعضاء هذه المجالس إلا أنها قد غفلت عن دور الشباب, واستثنت المرأة حتى وقت ليس ببعيد, وقامت لاحقا بتعيين عددا بسيطا من النساء في بعض المجالس نتيجة لضغوطات خارجية وداخليه لها علاقة مباشره بموضوع الاستقالات من جهة, وتكملة النصاب القانوني لهذه المجالس من جهة أخرى, على الرغم من أن مشاركة المرأة لم تحظ بالنجاح المطلوب نتيجة للكثير من الصعوبات والمعيقات.

وتتمثل العوائق الداخلية بالقيود الاجتماعية المفروضة على النساء، فقد رصدت العديد من الحالات لنساء تعرضن للعنف أو المنع من قبل الأب أو الأخ أو الزوج للمشاركة في الانتخابات، وفي الاستطلاع السابق نفسه تبين أن 16.1% من النساء اللواتي قلن إنهن لن يشاركن في الانتخابات منعهن من ذلك أحد الأقارب.[1]

ويتضح مما سبق أن ضعف الثقافة السياسية والمدنية، وسيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية يعد من أهم المعيقات الاجتماعية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ويعدّ الفقر والبطالة المتفشيان في المجتمع الفلسطيني أحد أهم الأسباب التي تعيق النساء وتحول دون دخولهن المعترك السياسي، فقد زادت نسبة النساء المعيلات للأسر إلى 11%، وما زالت نسبة مشاركة المرأة العاملة منخفضة إلى درجة كبيرة عن الرجل، إذ تبلغ نسبتها 16.4%؛ في حين بلغت عند الرجال 83.6%.[2]، ويعتقد الباحث أن الخروج من هذا المأزق يكون برفع مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة بحيث يصبح للمرأة دخل ثابت ومستقل، حتى تكون قادرة على مواجهة الأزمات السياسية المختلفة كالدعاية الانتخابية، أو رسوم الترشح وما إلى ذلك من متطلبات الاستحقاق الانتخابي.

---

[1] مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، مرجع سابق، ص 24.

[2] عاصي، أمين: مقال بعنوان المرأة الفلسطينية والسياسية: الدور.. الواقع.. العوائق، مركز دائرة الدراسات والسياسات، دائرة شؤون المرأة، موقع وكالة وفا الفلسطينية للأنباء، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3193

المطلب السادس: مواقف واتجاهات الناخبين

في موضوع اتجاهات الناخبين ومواقفهم من المرشحين والمرشحات، حملت شريحة من الناخبين الفكرة السائدة عن النساء ودورهن السياسي، وأن النساء لسن مؤهلات كالرجال لتشريع القوانين التي تحكم الدولة، ويعزى سبب ذلك بحسب الثقافة الاجتماعية السائدة إلى كون المرأة لا تتمتع بالموهبة والقدرة التي يتمتع بها الرجل، كما يعتقد كثير من الرجال والنساء أن المكان الملائم للمرأة هو المنزل، وأن وظيفتها هي رعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية[1]. ويختلف هذا المنظور من شخص لآخر تبعا لعدة عوامل منها المستوى التعليمي؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي لكلا الجنسين قلت حدة النظرة الدونية للمرأة وزادت نسبة التشجيع على ترشيح وانتخاب المرأة في المجتمع.

ويرى الباحث أن نسبة النساء المتعلمات اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن نسبتها قبل عشرين عاما مثلا, فنجد اليوم أن نسبة التحصيل العلمي والجامعي في المجتمع الفلسطيني هي نسبه كبيره مقارنة مع الأعوام السابقة التي كانت فيها المرأة تحرم من حقها في التعليم وخاصة في المناطق الريفية بسبب نظرة الأسرة والمجتمع للمرأة وقصور دورها على العمل بالمنزل ورعاية الأطفال داخل الأسرة, وموقف المجتمع من خروج المرأة لتلقي تعليمها في المدرسة وتعليمها الجامعي, ونستطيع القول أن المرأة اليوم تكاد توازي الرجل في التحصيل العلمي والجامعي في كثير من المجتمعات العربية, وحتى في مجتمعنا الفلسطيني, وان نسبة الفتيات اللواتي يتلقين التعليم الجامعي في الجامعات الفلسطينية الآن هي نسبه عاليه وكبيره مقارنة مع الماضي.

وثمة عوامل أخرى قد أثرت في عملية اختيار المرشح، مثل أهمية أن يكون للمرشح تاريخ نضالي، فالتاريخ النضالي للمرشح كثيرا ما يلعب دورا في دعم المرشح لدى المنتخبين, وخاصة في مجتمعنا الفلسطيني الذي عانى من ظروف الاحتلال وقهر السجن ومرارته, وفي

---

1 **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية2008-2011، 2010.

كثير من الأحيان أسهمت الخلفية الدينية والالتزام الديني في اختيار المرشح، وينطبق هذا على الحزب الذي ينتمي إليه المرشح، ففي أغلب الأحيان يكون انتماء الناخب لحزب معين سبباً في اختيار أحد مرشحي هذا الحزب بصرف النظر عن مدى قناعته بالشخصية ذاتها.

ويعتقد الباحث أن هناك عوامل أخرى ذات تأثير في اختيار المرشح من قبل الناخبين, ومن هذه العوامل على سبيل المثال –لا الحصر– النظرة الحزبية التي غالبا ما تكون هي العامل الأساسي في اختيار الناخبين للمرشحين, خاصة في مجتمعنا الفلسطيني الذي يعتبر أغلب أفراده حزبيين ومؤ طرين حزبيا أو يميلون لحزب دون الآخر, ثم هناك عامل آخر يلعب دورا حيويا وهاما لدى الناخبين انه في كثير من الأحيان يقوم الأشخاص الحزبيين والمؤطرين باختيار كافة المرشحين الذين ينتمون لأحزابهم بغض النظر عن إمكانية هؤلاء المرشحين وقدراتهم وكفاءتهم لهذا المنصب أو ذاك, سواء في المجلس التشريعي أو في البلديات والمجالس القروية والمحلية والجمعيات والمؤسسات الأخرى.

إن الثقافة المجتمعية السائدة تعد من العوائق أمام وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، فالاعتقاد السائد أنه ليس بمقدور النساء معالجة المشاكل السياسية والعامة مثل الرجال، وهذه النظرة موجودة عند الإناث أيضا بسبب الفكر الذكوري والعقلية الأبوية المسيطرة على معتقدات المجتمع وتوجهاته.

ويرى الباحث أن الثقافة المجتمعية السائدة في مجتمعنا الفلسطيني بالفعل تعد من أهم وأبرز العوائق أمام وصول المرأة لمناصب حساسة وهامه داخل المجتمع وفي الحياة السياسية الفلسطينية, ويأت هذا الاعتقاد من ثقافة تقول: أن المرأة غير قادرة على القيام بأعباء الرجل وأنها غير قادرة على التعامل مع المجتمع كما يتعامل الرجل من خلال النظرة الذكوريه المسيطرة على غالبية أفراد المجتمع, خاصة أن المجتمع الفلسطيني لم يعتد على قيادة المرأة, ولم يشاهدها تصل لمواقع حساسة ومتقدمه مثل البرلمان الفلسطيني "المجلس التشريعي",ولم يشاهدها وزيره في الوزارات المختلفة, ولا رئيسة بلديه أو مجلس قروي أو محلي, ويضيف الباحث أن هذه النظرة ليست سليمة وغير سويه لدى أفراد المجتمع الذين يتبنون هذه الفكرة تجاه

المرأة, ويرى أن المرأة قادرة على القيادة في المجتمع والحياة السياسية مثلها مثل الرجل ولكن بنسب متفاوتة في كثير من الأحيان.

ويلاحظ أن المعايير التي استخدمها الناخبون في تقييم النساء المرشحات اختلفت عن المعايير التي اتبعت في تقييم الرجال المرشحين، فغالبا ما تم التدقيق والتركيز في حياة النساء الخاصة والعامة أكثر من الرجال، في حين يغفر للرجل الخروج عن الأعراف، فالتعرض السلبي لسمعة النساء أسهل، ويعرضهن لحملات تشويه وبث للإشاعات التي تنطلق أساسا من منطلقات جنسية أو دينية، وخاصة المرشحات الصغيرات في السن أو الأرامل، وفضلا عن هذا تكون المرأة المرشحة مطالبة بأن تتمتع بصفات شمولية لا يحتاجها الرجل، وبخاصة إذا كان ذلك ضمن الحزب أو العشيرة.

ويعتقد الباحث أن هذه المعايير التي استخدمها الناخبون في تقييم النساء المرشحات خلافا للمعايير التي استخدمت في تقييم الرجال تبقى منقوصة وغير موضوعيه كونها لا تستند إلى معايير علميه وغير قائمه على أسس واضحة, فكما تسلط الأضواء على المرأة يجب أن تسلط على الرجل لكون المرأة والرجل يشكلان معا أسس المجتمع ويبنيانه بشكل مشترك بغض النظر عن إمكانيات كل منهما, وكما انه للمرأة سمعه فللرجل سمعه أيضا, وكما أن المرأة تتعرض لإشاعات فالرجل أيضا يتعرض لإشاعات داخل المجتمع.

المبحث الثالث

التمثيل والوزن السياسي للمرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني

على الرغم من كل المعيقات سالفة الذكر إلا أن الانتخابات التشريعية التي أجريت عام 1996م، تعد من الأحداث المهمة التي منحت المرأة الفلسطينية فرصة ولو ضئيلة للتعبير عن حقوقها المشروعة من خلال العمل السياسي الرسمي، وذلك من خلال مشاركتها في المجلس التشريعي انتخابا وترشحا، والمشاركة في صياغة القوانين التي تحكم الواقع الفلسطيني، كما تعد هذه المشاركة بمثابة اختبار لقياس مدى وكيفية ترجمة نضال المرأة الفلسطينية السياسي والاجتماعي ونشاطها في النصف الثاني من القرن العشرين إلى واقع ملموس على الصعيد السياسي، حيث هذه الانتخابات تعد الأولى رسميا في ظل نظام سياسي فلسطيني منذ العام 1948م، ولكن هذه الفرصة جاءت منقوصة، ولم تتكلل بالنجاح التام، إذا استطاع عدد قليل من النساء فقط الانتساب للمجلس.

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت في تاريخ 20/1/1996م، ويشير الجدول أدناه إلى توزيع مرشحي المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المحافظة ونوع الجنس 1996م.

جدول (2): مرشحو المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المحافظة ونوع الجنس، 1996

المحافظة	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)
القدس	49	3	52	5.77
أريحا	6	_	6	0
بيت لحم	30	_	30	0
جنين	35	1	36	2.78
الخليل	70	2	72	2.78
رام الله	44	2	46	4.35
سلفيت	11	_	11	0
طوباس	12	_	12	0
طولكرم	38	_	38	0
قلقيلية	12	_	12	0
نابلس	51	4	55	7.27
الضفة الغربية	358	12	370	3.24
شمال غزة	65	2	67	2.99
المنطقة الوسطى	48	2	50	4
مدينة غزة	89	3	92	3.26
خانيونس	61	5	66	7.58
رفح	26	1	27	3.7
قطاع غزة	289	13	302	4.3
المجموع	647	25	672	3.72

المصدر: دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المجلد الأول، مؤسسة مفتاح، 2003، ص 123.

يتضح من الجدول أعلاه تنافس 672 مرشحا ومرشحة بواقع (647 ذكور و 25 إناث) على مقاعد المجلس التشريعي التي بلغ عددها 88 مقعدا، وقد بلغت نسبة الإناث المرشحات حوالي 3.7%، وتعد هذه النسبة ضئيلة وغير متناسبة مع حجم نضال المرأة الحقيقي.

توزعت الإناث المرشحات ما بين 12 مرشحة في الضفة الغربية و13 مرشحة في قطاع غزة بمجموع 25 مرشحه. أما عن التوزيع الجغرافي فكانت مرشحات الضفة الغربية من

محافظات نابلس ورام الله والقدس والخليل وجنين وهي مدن كبرى باستثناء جنين، في حين غاب ترشيح المرأة عن ستة دوائر وهي دوائر (سلفيت وطوباس وأريحا وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية) وهي دوائر تم تخصيص مقعد واحد لها مثل سلفيت وطوباس وأريحا، وتوزعت مرشحات قطاع غزة بين دوائر شمال غزة ومدينة غزة وخان يونس ورفح والمنطقة الوسطى، وتعد دائرة خانيونس هي الأعلى من حيث ترشيح النساء على مستوى دوائر قطاع غزة ودوائر الضفة الغربية جميعا، حيث حازت دائرة خانيونس على نصيب الأسد من ترشيح النساء بواقع خمس نساء.

نلحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم الدائرة وإقبال النساء على ترشيح أنفسهن للانتخابات، حيث غابت النساء عن الدوائر التي خصص لها أربعة مقاعد أو أقل، الأمر الذي أسهم في إقصاء ترشيح المرأة عن الدوائر الصغيرة[1].

نجحت خمس نساء في حصد خمسة مقاعد من أصل 88 مقعدا أي ما نسبته 5.7% من عدد المقاعد التشريعية، وتعد هذه النسبة ضئيلة ومتدنية مقارنة مع تطلعات النساء ومشاركتهن في النضال الوطني والسياسي.

أما عن الانتماء الحزبي للنساء المرشحات، فقد فضلت غالبية المرشحات الظهور كمستقلات، حيث بلغ عددهن 16 مرشحة مستقلة من بين ال25 مرشحة، وكان هناك 4 مرشحات ينتمين لحركة فتح، وقد بلغ نصيب كل من حزب الشعب الفلسطيني (حشف) والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني(فدا) مرشحتين، ومرشحة تنتمي لجبهة التحرير العربية. بينما كان لمقاطعة الحركات الإسلامية والأحزاب اليسارية لهذه الانتخابات أثر في تقليل ترشيح النساء ومشاركتهن في الانتخابات التشريعية.

إن ثلاث مرشحات من بين مَن فزن بمقاعد في المجلس التشريع هن نساء حزبيات أي منتميات إلى حزب (المقصود هنا حركة فتح)، وعليه فان هذه النتائج تعزز الفرضية القائلة بأن

[1] عوض، طالب: **النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين**، معهد الإعلام في جامعة بيرزيت، 2004، ص 31.

دعم الحزب يعزز من احتمالية نجاح المرشحات، فدعم الحزب يمنح المرأة نوعا من الشـــرعية وبخاصة في ظل المجتمعات المحافظة، كما أن دعم الحزب يسهم في حـــل مشـــكلة التكـــاليف المادية للحملة الانتخابية الدعائية، وخاصة للمرشحات غير الثريات.

الخلفية الاجتماعية والسياسية للمرشحات

إن تحليل الخلفية الاجتماعية والسياسية للمرشحات في انتخابات المجلس التشريعي يسهم في إثراء معرفة توجهات المجتمع الفلسطيني والمعايير التي يعتمدها الناخب في تقييمه لتـــرجيح كفة مرشحة معينة على أخرى، وللنظر في الخلفية الاجتماعية والسياسية للمرشحات للمجلـــس التشريعي نرفق الجدول الآتي الذي يستعرض أهم الصـــفات الاجتماعيـــة والسياســـية للنســـاء المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي.

جدول (3): الصفات الاجتماعية والسياسية للنساء المرشحات لانتخابات المجلـــس التشـــريعي 1996

	بكالوريوس فما فوق		**دبلوم**		**توجهي أو أقل**	
التعليم	57.70%		23.00%		19.30%	
العمر	31.80%	30-40	41.00%	41-50	27.20%	50فما فوق
الحالة الزوجية	63.00%	متزوجة	14.80%	أرملة	22.20%	عزباء
الخلفية الحزبية	92.60%	متوفرة	غير متوفرة 7.40%			
الكتل الانتخابية	37.00%	ضمن كتلة	مستقلة 63.00%			

المصدر: سعيد، نادر: النساء الفلسطينيات والانتخابات، مرجع سابق، ص 53.

يتضح من الجدول أعلاه أن 57.7% من المرشحات للمجلس التشريعي حائزات علـــى درجة بكالوريوس فما فوق، وهذا يدل على أهمية التعليم من منظور المجتمع وأهمية توافره لمن ينوي خوض الانتخابات، أما بالنسبة للتوزيع العمري فهو فوق سن الأربعين بنسبة تصل إلـــى حوالي 69%، والحالة الزوجية بالنسبة ل77.8% من المرشحات هم متزوجات أو كن متزوجات (أرامل)، ويتضح أنه كان لمعظم المرشحات خلفية حزبية بنسبة وصلت إلـــى 92.6%، وهنـــا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن لمعظم المرشحات خلفية نضالية متميزة (اعتقال، إبعـــاد، إقامـــة

جبرية، اغتيال الزوج)، وكان لهذا النشاط النضالي دور هام في رفع نسبة التضـــامن معهـــن، وعلى الرغم من هذه الخلفية الحزبية إلا أن 63% منهن فضلن خوض الانتخابات كمستقلات.

وفي تحليل الخلفية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لأعضاء المجلس التشـــريعي مـــن النساء، نجد أن هناك نائبتين مستقلتين فقط إحداهما تنتمي إلى الأقلية المسيحية، والأخرى هـــي زوجة شهيد قيادي عسكري فلسطيني، أما البرلمانيات الأخريات- ثلاثة نائبات- فهن من حركة فتح، اثنتان منهن من العائلات المرموقة في قطاع غزة، والثالثة ناشطة سياسية بارزة في حركة فتح، وهذه المعطيات هي مؤشرات حيوية حول أهمية الخلفية التي يأتي منها المرشح وخاصـــة النساء في ترجيح كفتهن في النجاح في الانتخابات[1].

أما بالنسبة للتحصيل الأكاديمي فإن أربع نائبات هن من حملة شهادة البكـــالوريوس أو أكثر، والخامسة أنهت الثانويه العامة، وأربع منهن متزوجات أو زوجات شهداء والخامسة غير متزوجة، وأربع منهن تقارب أو تزيد أعمارهن عن الخمسين، وواحدة في بداية الثلاثين.

أظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة بين ترشح امرأة واحدة في كل دائرة وتعزيز فـــرص نجاحها، ففي دوائر جنين ورفح ترشحت امرأة واحدة ولم تفز، وفي خانيونس ترشحت خمـــس نساء ولم تفز أي منهن، وفي غزة ترشحت أربع نساء فازت من بينهن اثنتان، بهذه النتائج تبطل مقولة ضرورة ترشيح امرأة واحدة لضمان الفوز، وبهذا فإنه من الممكن أن يكون ترشيح أكثر من امرأة حافزا للمجتمع بأخذ ترشيح النساء على محمل الجد أكثر حيث تزداد حـــدة التنـــافس وتستفيد كافة المرشحات في حالة المؤيدين على أساس نسوي ينتخبون مرشـــحة واحـــده علـــى الأقل[2].

إن فوز المرشحات في انتخابات المجلس التشريعي لم يكن فوزا حقيقيا للمرأة؛ لأنهـــن انتخبن لاعتبارات حزبيه أو عائليه أو غير ذلك، لا لكونهن نساء أو يمثلن النساء ومطالبهن.

---

[1] **وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير** ، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 126.

[2] نادر سعيد، **النساء الفلسطينيات والانتخابات**، مرجع سابق، ص 32.

المبحث الرابع

إسهامات البرلمانيات في التشريعات والعمل البرلماني

إن المهمة الأولى التي يضطلع بها أي مجلس تشريعي هي التشريع، بمعنى إصدار قواعد قانونية ملزمة للجميع بصفتها المعبرة عن الإرادة الشعبية، وقد أقر المجلس التشريعي الفلسطيني نظامه الداخلي في 12/5/1997م، حيث يهدف إلى تنظيم عمل المجلس فيما يختص بانتخاب الهيئات واتخاذ القرارات ووضع التشريعات والقوانين. إن النظام الداخلي للمجلس التشريعي يتيح الفرصة أمام كل عضو في اقتراح قانون أو تعديل أو إلغاء قانون معمول به.

وعلى الرغم من القرارات التي أقرها المجلس إلا أنه كان هناك ضعف يشوب عملية سن وتشريع القوانين، ويعود ذلك لعدة أسباب منها؛ تداخل صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية، وهيمنة الأخيرة على الأولى، وحداثة العمل التشريعي الفلسطيني، وتعقد صلاحياته التي تحكمها بنود اتفاق أوسلو، وكذلك الإجراءات المطولة في إعداد قوانين التشريعات. ففي السنوات الخمس الأولى من عمر المجلس لم ينجز إلا 41 قانونا، كما أنه لم يتم العمل الجاد على إيجاد حل لمشكلة حالة الضياع والتشتت بين القوانين السابقة(عثمانية وأردنية ومصرية وأوامر عسكرية إسرائيلية)، وعدم التعامل المهني والإبداعي مع القوانين في أحيان أخرى، حيث تم في حالات –عديدة– استنساخ قوانين دون بذل جهد في تحديثها أو تطويرها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني[1].

وفي السياق نفسه، يمكن الإشارة إلى رأي النائبة هدى القريناوي حيث تشير إلى أن المرأة البرلمانية الفلسطينية استطاعت أن تقدم رؤية خاصة بالمرأة الفلسطينية، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا المرأة في السجون الإسرائيلية وتحسين مستوى اعتقالهن، والمطالبة بإطلاق سراحهن، وبخصوص القضايا الاجتماعية كانت هناك محاولة لتعديل القوانين الخاصة بالمرأة.[2] أما انتصار الوزير فقد ربطت بين حالة التشتت السياسي الفلسطيني التي انعكست على المجلس

---

[1] الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين– التقرير العام**، القدس، 1999، ص 39.

[2] النائب هدى القريناوي، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 25\6\2012

التشريعي الفلسطيني بالرؤية النسوية، حيث انعكست تلك الحالة السياسية المشتتة على هذه الرؤية.[1] فيما قالت راوية الشوا إن الظروف التي أحاطت المرأة الفلسطينية في تجربتها البرلمانية، حالت دون أن تظهر رؤية خاصة بالمرأة، ولذلك نحن بحاجة إلى أكثر من تجربة بظروف سياسية جيدة لنتمكن من إظهار هذا الجانب من العمل البرلماني[2]. فيما قالت ميسر الفقيه منسقة برامج ومشاريع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية في نابلس أن المرأة الفلسطينية كان لها دور هام في المجلس التشريعي الفلسطيني خاصة في التصويت على القوانين لصالح المرأة وما يعزز من قدراتها على احداث تغيير في واقع المرأة الفلسطينية ولكن كل ذلك اصطدم في عدم انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني بسبب حالة الانقسام منذ عام 2007.[3]

لم يكن دور النواب قويا في جانب اقتراح مشاريع جديدة أو تعديل أو إلغاء قوانين معمول بها مقارنة بالدور الذي لعبته السلطة التنفيذية في هذا المجال، حيث تميزت اقتراحات الأعضاء ومبادراتهم بضعف ملموس باستثناء حالات فردية قليلة، وهذا الضعف ينعكس على الأعضاء الرجال والنساء، وبخاصة الإناث –حيث يمثلن أقلية في المجلس التشريعي–.

وفي الجانب الإيجابي صدر عن المجلس التشريعي مجموعة من القوانين التي ساندت حقوق المرأة، مثل القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، إذ نصت مواده كافة على الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة، وقد أعطى الحق للمرأة في أن تتبوأ جميع المناصب في السلطة الفلسطينية دون استثناء، كما أن قانون الخدمة المدنية جاء متوافقا مع كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة، حيث منح القانون المرأة كافة الحقوق في التوظيف وشغل كافة المناصب في جهاز الخدمة المدنية، وأكد على المساواة في الرواتب والأجور للمسمى الوظيفي نفسه للرجل والمرأة، كما تم إقرار تمثيل المرأة في المجالس المحلية والبلدية والقروية بنسبة لا تقل عن 20% الأمر الذي يمكن اعتباره إنجازا على المدى القصير[4].

---

[1] النائب انتصار الوزير، مقابلة، مرجع سابق.

[2] النائب راوية الشوا، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 2012/6/11.

[3] ميسر الفقيه, مقابلة خاصة عبر الهاتف بتاريخ 2012\12\11

[4] عودة، هاني حسن: **الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية**، مرجع سابق.

وعلى الرغم من سن بعض القوانين وتحقيق بعض النجاحات، إلا أن هناك ظروفا عدة أدت إلى تقليل فعالية عمل المرأة في المجلس التشريعي، فتمثيل المرأة الضعيف في المجلس التشريعي قلل من فعالية المرأة في سن وتشريع القوانين أو الضغط باتجاه تفعيل رؤية إيجابية اتجاه المرأة وقضاياها.

كما أن الوضع السياسي المتقلب الذي كانت تمر به البلاد، لم يمنح البرلمانيات الحرية في اقتراح قوانين تمس قضايا المرأة بقوة، بحجة عدم أولوية هذه القضايا أمام القضايا السياسية والوطنية، حيث تم استغلال هذه النقطة في المماطلة لنقاش أو سن قوانين تكفل للمرأة مزيدا من الحريات والحقوق.

لم تتمكن المرأة في كثير من الأحيان من إجراء تغييرات جذرية في القوانين السارية لمصلحة النساء، وذلك لوجود عوامل أخرى ذات جذور مجتمعية وثقافية تحول دون إنجاز مكاسب حقيقية للمرأة، ومن غير المتوقع أن يتم التغلب على هذه العوائق في ليلة وضحاها.

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه العديد من المتابعين للشأن النسوي على أن وجود المرأة رغم قلته في المجلس التشريعي الأول فقد أسهم في إحداث تغيير في نظرة المجتمع التقليدية للمرأة ودورها، وأحدث خلخلة لبعض جسور الفكر المحافظ وبعض القناعات. إن وجود النساء في هذه المراكز مكنهن من الاقتراب من الجماهير وخلق حالة تواصل يومي وطبيعي معهم، الأمر الذي يؤدي إلى تقبل وجود النساء في الحياة العامة، وتمكين هؤلاء النساء من فرض رؤيتهن النسوية للقضايا التي يتعرضن لها.[1]

كما ساهمت المرأة بشكل جزئي من خلال وجودها في المجلس في سن أو اقتراح تشريعات كانت لصالح قضايا المرأة وحقوقها (ليس بالقدر المطلوب)، إلا أن نقص الخبرة البرلمانية التي عانى مختلف النواب في المجلس التشريعي- وهذا ليس لعيب فيهم بل بسبب

[1] إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، مرجع سابق، ص27.

حداثة التجربة البرلمانية على الساحة الفلسطينية وتعثر الوضع السياسي في تلك الفترة– أثر على أدائهم، فالتاريخ النضالي للبرلمانيات وخبرتهن السابقة لم تسعفهن في خوض هذه التجربة.

من الأمور التي أثرت سلبا على أداء البرلمانيات عدم وضوح الطرح النسوي وربطه بشكل كبير بالقضايا المجتمعية العامة، فمن ناحيه لم يتبلور برنامج واضح وخطة عمل ، ومن ناحية أخرى أدت ضبابية الطرح الانتخابي إلى نوع من ضبابية الرؤية عند الناخب وتوجهاته لانتخاب الحركه النسوية وأجندتها. إن غياب منظور نسوي يحدد الأهداف والأولويات بوضوح وضمن استراتيجية متفق عليها، ويتسم بالاتفاق على القضايا المحورية التي تواجه الحركة النسوية , هو من الأولويات التي يتوجب على الحركة النسوية العمل على اعتمادها وتطويرها.

ومن ناحية أخرى اتصفت الحملات الانتخابية بالعمومية، وكانت الفئات المستهدفة لهذه الحملات هي الفئات المتعلمة والناشطة سياسيا، أما باقي شرائح المجتمع فقد تم إهمالها، وهو ما أدى إلى فقدان المرشحات لشرائح من المجتمع، وبخاصة تلك الشرائح التقليدية والفقيرة التي تعد عاملا هاما في ترجيح كفة مرشح على آخر هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الفئات هي التي تعاني من الفقر والجهل، ويتوجب أن يتوجه خطاب الحركة النسوية إليها بحيث تعمل على توعيتها بحقوقها وتدافع عن مصالحها المهضومة.

أما بالنسبة للقانون الانتخابي فإنه لم يتضمن أي تمييز إيجابي لصالح للمرأة، علما أن هذا التمييز لضمان مشاركة المرأة وضمان تمثيلها بالحد الأدنى، ولذلك دعت العديد من القوى السياسية والمؤسسات النسوية ومنظمات المجتمع المدني، لتعديل قانون الانتخابات بحيث يضمن فرصا أفضل لنجاح المرأة في الانتخابات، واعتماد النظام المختلط (يجمع بين الدوائر الفردية والتمثيل النسبي) وزيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي، ودعوة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. أن يتضمن قائمة مرشحيها نسبة معقولة من النساء وفي مواقع متقدمة في القوائم، والدعوة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة تضمن للمرأة مشاركة عادلة، فتعالت الأصوات بتخصيص حصة من المقاعد (كوتا) كخطوة باتجاه المساواة، بالرغم من وجود تيار معارض للكوتا وما يترتب عليها.

الفصل الثالث

التجربة البرلمانية الثانية

للمرأة الفلسطينية (2006م)

المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الثانية

المبحث الثاني: الكوتا الفكرة والنتائج

المبحث الثالث: قراءة في الخلفية الاجتماعية والسياسية للفائزات

المبحث الرابع: أداء المرأة البرلمانية بين الانقسام السياسي والتبعية الحزبية

الفصل الثالث

التجربة البرلمانية الثانية للمرأة الفلسطينية (2006م)

أثارت الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 جدلا واسعا نظرا للنتائج غير المتوقعة، حيث تمت في ظل أجواء تنافسية حادة بين الحزبين الكبيرين، وأدت إلى فوز حركة حماس فيها. فهذه الانتخابات أثرت على المشهد السياسي الفلسطيني، مما شكل منعطفا مفصليا في الحياة السياسية الفلسطينية، وفقدان حركة فتح السيطرة على المجلس بعد امتلاكها زمام الأمور لمدة عشر سنوات.

ولعل السبب في هذا يعود إلى المحاور الآتية:

أولا: الانتفاضة الثانية التي فجرت مجموعة من الأحداث والتطورات السياسية قبيل إجراء هذه الانتخابات، وما تبعها من ممارسات إسرائيلية كالاجتياح الشامل لكافة المناطق الفلسطينية، وصاحب هذه الأحداث تغييرات داخلية تمثلت في تزايد نفوذ القوى الإسلامية، وتزايد حدة الاستقطاب بين القوتين السياسيتين الرئيستين.

ثانيا: ضعف الأداء البرلماني للمجلس الأول وعدم إحداث تغيير جوهري في الواقع السياسي الفلسطيني من قبل المجلس التشريعي كونه كونه كان يمثل لونا سياسيا واحدا.

ثالثا: غياب ياسر عرفات من الساحة الفلسطينية السياسية والذي كان يمثل شخصيه محمريه ومؤثره لدى غالبية الشعب الفلسطيني.

رابعا: ما تميزت به حركة حماس من براغماتيه في التعامل مع الجمهور الفلسطيني ونشاطها في الجوانب الاجتماعية والسياسية والخدماتيه وقد ظهر ذلك من خلال فوزها بأغلبية المجالس البلدية والمحلية.

وسيتم في هذا الفصل دراسة نتائج انتخابات المجلس التشريعي الثاني ، وتحليل هذه النتائج ضمن القانون الانتخابي المعتمد وخاصة فكرة الكوتا، وتحليل هذه الفكرة من حيث النتائج

والإيجابيات والسلبيات، وسيتم تحليل أداء البرلمانيات ومدى حضور القضايا النسوية في عملهن، ومدى أثر الانقسام على عمل البرلمانيات. وفي النهاية سيتم تحليل الأثر الحزبي على البرلمانيات من حيث الإسهام في الوصول إلى المجلس التشريعي، ومن حيث الأثر على أداء البرلمانيات إيجابا وسلبا.

المبحث الأول

الانتخابات التشريعية الثانية

أجريت انتخابات المجلس التشريعي الثانية في تاريخ 25/1/2006، حيث توجه أكثر من مليون مواطن ومواطنة إلى صناديق الاقتراع لاختيار 132 مرشحا في المجلس التشريعي، وقد شارك في هذه الانتخابات كافة القوى والائتلافات والأحزاب السياسية (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي)، الأمر الذي انسحب على الحركة النسوية بشكل عام حيث شاركت في هذه الانتخابات بعض الأطر النسائية في حين قاطعتها أطر نسائية أخرى سواء على مستوى الترشح أو الانتخاب.

وقد تم اعتماد النظام الانتخابي المختلط، أي النظام الذي يجمع بين نظام الأغلبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) مناصفة (50%-50%)، حيث تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ست عشر دائرة بواقع (66) مقعدا وإحدى عشرة قائمة بواقع (66) مقعدا[1].

وقد بلغ عدد المرشحين في نظام الدوائر 414 مرشحا منهم 15 امرأة (3.6%)، والمرشحين في نظام القوائم 314 مرشحا منهم 70 امرأة (22%)[2].

وقسمت الدوائر على أساس نسبة عدد سكان الدائرة الانتخابية على النحو التالي: جنين 4، طوباس 2، طولكرم 3، قلقيلية 2، سلفيت 1، نابلس 6، رام الله والبيرة 5 منهم مقعد مسيحي، القدس 6 منهم مقعدان مسيحيان، بيت لحم 4 منهم مقعدان مسيحيان، الخليل 9، أريحا 1، شمال غزة 5، مدينة غزة 8 منهم مقعد مسيحي، دير البلح 3، خان يونس 5، ورفح 3 [3].

وبهذا يكون قد تم تخصيص ستة مقاعد للمسيحيين (كوتا) ضمن المقاعد المخصصة لنظام الدوائر.

---

[1] قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) لعام 2005.

[2] لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين: http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-US/Default.aspx

[3] قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) لعام 2005.

أما بالنسبة للقوائم النسبية فقد تمكنت ست قوائم من اجتياز نسبة الحسم وهي (2%) من الأصوات الصحيحة، حيث تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من الحصول على 44.4% من الأصوات بواقع 29 مقعدا، في حين حصلت قائمة حركة فتح على 41.4% من الأصوات بواقع 28 مقعدا، وحصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على 4.2% من الأصوات بواقع 3 مقاعد، وقائمة البديل حصلت على 2.9% من الأصوات بواقع مقعدين، وحصلت قائمة فلسطين المستقلة على 2.7% من الأصوات بواقع مقعدين، وأخيرا قائمة الطريق الثالث حصلت على 2.4% من الأصوات بواقع مقعدين[1].

إن تبني قانون الانتخابات لمبدأ التمثيل النسبي في نصف عدد مقاعد المجلس التشريعي وزيادتها إلى132 مقعدا، أسهم في منح الأحزاب الصغيرة مزيدا من التمثيل في المجلس التشريعي، مما يعني مزيدا من التعددية، خاصة على صعيد القوائم النسبية.

أما بالنسبة للدوائر فقد أظهرت النتائج فوز قائمة التغيير والإصلاح ب 45 مقعدا (41.8% من الأصوات)، مقابل 17 مقعدا لحركة فتح (33.3% من الأصوات)، و4 مقاعد للمستقلين.[2] (علما بأن المستقلين الأربعة الذين فازوا كانوا مدعومين من حركة حماس).

ويبين الجدول أدناه عدد المقاعد التي حصدتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية، سواء على مستوى الدوائر أو على مستوى القوائم، ويبين عدد المقاعد التي حصدتها النساء عن كل حزب.

[1] لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين: مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

جدول (4): عدد المقاعد التي حصدتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية 2006[1]

القائمة/الحزب	عدد المقاعد		عدد مقاعد النساء	
	الدوائر	القوائم	الدوائر	القوائم
حركة حماس	45	29	-	6
حركة فتح	17	28	-	8
الجبهة الشعبية	-	3	-	1
البديل (تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)	-	2	-	
المبادرة الوطنية (فلسطين المستقلة)	-	2	-	1
الطريق الثالث	-	2	-	1
المستقلون	4	-	-	-
المجموع	66	66	-	17

بلغ عدد النساء اللواتي وصلن إلى قبة البرلمان 17 امرأة، أي بنسبة 12.87% من الأعضاء، وهي أكثر مما تم تحقيقه في انتخابات المجلس التشريعي لعام 1996 التي بلغت 5.6%. ومن اللافت أن 100% من النساء اللواتي نجحن في الانتخابات (17 عضوا) نجحن من خلال القوائم الإحدى عشرة، أما على صعيد الدوائر العشرة التي ترشحت النساء من خلالها فكانت حصيلة المرأة فيها صفراً، كما يوضح الجدول أعلاه.

رشحت معظم القوائم الانتخابية ضمن قوائمها أسرى داخل السجون الإسرائيلية، وقد فاز منهم 12 مرشحا (ثمانية عن حماس وثلاثة عن فتح وواحد عن الجبهة الشعبية)، وأفرجت إسرائيل عن جزء منهم بعد الانتخابات، وعلى إثر أسر كتائب القسام وكتائب المقاومة الجندي

[1] عوض، طالب: **المرأة الفلسطينية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية**، مرجع سابق، ص 17-19.

(جلعاد شاليط)، قامت إسرائيل باعتقال 36 نائبا من حركة حماس ونائبا واحدا من حركة فـتح، وبذلك تكون المحصلة النهائية لعدد النواب المعتقلين لدى إسرائيل 45 نائبا[1].

وكان لاعتقال عدد كبير من نواب المجلس التشريعي أثر كبير على أداء المجلس، حيث تعطل عمل هذا المجلس لغياب مجموعة كبيرة من نوابه، الأمر الذي أفقد حركة حماس الأغلبية العددية في المجلس التشريعي، أدى إلى تغيب أعضاء كتلة حماس عن حضور الجلسات، وأدخل المجلس في حالة شلل تام, كما أن حالة الانقسام الفلسطيني التـي حصـلت نتيجـة السـيطرة العسكرية الذي قامت بها حركة حماس عام 2007 في قطاع غزه قد أثرت بشكل سـلبي علـى أداء المجلس التشريعي وقراراته, حيث أن المجلس التشريعي لم ينعقد بشكل موحد بين الضـفة الغربية وقطاع غزه على مدار سنوات الانقسام.

[1] حرب، جهاد: **تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني 2006-2008**، منشورات مفتاح، رام الله، 2008، ص 12.

المبحث الثاني

الكوتا الفكرة والنتائج

صدر القانون الأساسي عام (2002) وتم تعديله عام (2003)، وقد أكد التزامه بمبادئ حقوق الإنسان في أكثر من مادة لا سيما المادة (10) التي تنص على أن "تعمل السلطة الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان"[1].

أما بشأن قانون الانتخابات العامة، فقد بذلت المرأة جل جهدها للعمل على تعديل هذا القانون، حيث بلورت مطالبها، وشكلت اللجان الخاصة بالحملة الوطنية لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات، ومارست الضغوط على كافة الجهات الرسمية التنفيذية والتشريعية وأصحاب القرار فيها وعلى الفصائل والقوى السياسية والمؤسسات الأهلية، كما تم العمل على توعية القاعدة وتثقيفها من خلال الندوات واللقاءات والنشرات، ورفعت مذكرات بالمطالب النسوية التي تمحورت حول مطلب إقرار نظام الكوتا الانتخابية في القانون بنسبة 20% من عدد أعضاء المجلس التشريعي، كتدبير مؤقت لتصل بوساطته إلى مقاعد المجلس التشريعي.

بعد سلسلة من التجاذبات أقر نظام الكوتا في قانون الانتخابات المعدل رقم (9) لعام (2005)، الذي تبنى النظام المختلط القائم على المزج مناصفة بين القائمة النسبية والدوائر بواقع (66) مقعدا لكل منهما، وكانت حصة المرأة محسوبة في القوائم النسبية على النحو الآتي:

- امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى من القائمة.
- امرأة واحدة في الأسماء الأربعة التالية من القائمة.
- امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك في القوائم[2].

---

[1] أنظر **القانون الأساسي المعدل**، المادة (10) من لعام 2003.

[2] جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية: **القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات**، ، العدد السابع والخمسون، 2005/8/18.

وقد جاءت الكوتا من المقاعد المخصصة للقوائم النسبية، من قوائم الأحزاب أو الائتلافات المستقلة، إن المجلس التشريعي رد على من تبنى مفهوم الكوتا بأن تكون حصة المرأة ضمن حصة الأحزاب والقوى التي تبنت مطالب المرأة ومفهوم الكوتا. كما أن عدم تخصيص أية مقاعد للمرأة في الدوائر هو أمر مدروس، فالنواب يرغبون في الترشح مجددا، ولا يريدون أي مزاحمة على تلك المقاعد، والدليل على ذلك ما طرح في القراءة الثالثة للقانون المختلط، حيث تم تقسيم المقاعد بواقع (88) مقعدا للدوائر في مقابل(44) مقعدا لصالح القائمة النسبية، إلا أن الرئيس محمود عباس استخدم صلاحياته الدستورية ورد القانون للمجلس التشريعي مع التعديل القاضي بإقرار صيغة المختلط مناصفة بين الدوائر والقوائم، وهو ما تم[1].

ويمكن الإشارة هنا إلى ما ذهبت إليه خالدة جرار النائبة عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى أن هدف الكوتا النسائية هو تمكين المرأة من الوصول إلى مناصب سياسية، لتكون قادرة على وضع وتعديل القوانين المتعلقة بالمرأة وغيرها مما يمس مصلحة المجتمع، وقد نجحت في ذلك على المستوى الأول، ولكن لابد من بذل المزيد من المجهود، لتظهر ثمار "الكوتا" النسائية بشكل أفضل.[2]وهناك رأي آخر يقول إن الكوتا ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي عبارة عن منفذ تستطيع النساء من خلاله أن يتنفسن ويضمن تحقيق الحد الأدنى من حقوقهن.[3]والكوتا النسائية هي الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المؤسسات العامة، ويجب على المرأة أن تعمل على زيادة تمثيلها من خلال عملها مع القاعدة الشعبية.[4]

وتكمن المشكلة التي واجهتها المرأة على مستوى الدوائر، في ظل عدم وجود إجراءات حماية تضمن وصولها إلى المجلس التشريعي من خلال هذه الدوائر، وعدم نجاح المرأة من خلال الدوائر يشير إلى أفضلية الرجل على المرأة عند الناخب في حال تنافسهما للوصول إلى مراكز صنع القرار.

---

[1] نزال، ريما كتانة: **المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح**، منشورات مفتاح، رام الله، 2006، ص 20-21.

[2] النائب خالدة جرار، مقابلة، مرجع سابق.

[3] النائب سميرة حلايقة، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 24\6\2012

[4] النائب سهام ثابت، مقابلة مرجع سابق.

وكان أولى بالمشرع أن يتدخل لتخصيص مقاعد للمرأة في الدوائر، لأن المرأة ستكون محور الجدل القائم بين المؤيدين والمعارضين للكوتا في المجلس التشريعي حول مبدأ تخصيص مقاعد للمرأة "الكوتا" يتناقض ومبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليها في القانون الأساسي، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة السياسية للمرأة يجب أن تمر عبر نوافذ أخرى غير الكوتا لأن المرأة ليست أقلية، ونظام الكوتا يلحق الظلم بالرجال، وقد يأتي بنساء ذوات خبرة وكفاءة قليلة، كما أن نظام الكوتا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

وهذا ما أشارت إليه البرلمانية منى منصور عن قائمة التغيير والإصلاح، حيث قالت إن فكرة الكوتا تتناقض مع الديمقراطية، وتقلل من قيمة المرأة وأهميتها ومكانتها، ولكنها فرصة للمرأة المتميزة الحريصة على خدمة شعبها ووطنها في ظل مجتمع لا يعطي فرصة كافية لوصول المرأة، والجانب السلبي هنا يكمن في وصول بعض النساء اللواتي لا يمتلكن القدرة والكفاءة والجدارة لشغل مناصب معينه. [1] فيما رأت عصمت الشخشير المحاضرة في جامعة النجاح الوطنية ان فكرة الكوتا جيدة، حيث اثبتت المرأة في أكثر من موقع تقدمها، فالمراتب الاكاديمية الاولى حصلن عليها في كثير منها من الطالبات، وهذا ما يدلل على ان النساء لديهن امكانيات كثيرة، وينقصهن الخبرة والتجربة، ومساندة المجتمع لهن.[2]

اعتبرت الحركة النسائية الكوتا بمثابة حجر الأساس للمشاركة النسوية في الانتخابات، ولأجل ذلك التفت الحركة النسوية والمؤسسات الأهلية ومجموعة من الشخصيات الاعتبارية حول هذه الفكرة، وتبنتها، ودعت لها، وقاتلت من أجل إرسائها.

وترى النائب هدى القريناوي أن الكوتا النسائية هي وسيلة لتمكين المرأة من خوض السياسة بوصفه حقا مكفولا لها، فقد ساعد نظام الكوتا على ظهور نساء لديهن من الخبرة والكفاءة تفوق السياسيين الرجال, وترى أن تجربة الكوتا لها إيجابياتها التي تطغى على سلبياتها المتمثلة أحياناً بوصول نساء بشكل صوري.[3]

---

[1] النائب منى منصور، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 2012\7\16

[2] عصمت الشخشير، مقابلة خاصة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012\12\12.

[3] النائب هدى القريناوي، مقابلة، مرجع سابق.

كان للكوتا هدفان رئيسان الأول يتمثل في وصول مضمون للمرأة إلى مقاعد المجلس التشريعي، أما الآخر: فهو الاسهام في إحداث تغيير في النظرة لوجود المرأة في المجلس وفي مراكز صنع القرار الحساسة.

من ناحيتها علقت عضو المجلس التشريعي الثاني سهام ثابت بقولها: إن الكوتا هي الحد الأدنى لمشاركة المرأة في المؤسسات العامة، ولتفعيل مشاركة المرأة يتوجب التوجه إلى القواعد الشعبية قبل الوصول إلى المناصب العليا[1]. ومن جهتها عبرت النائب نجاة أبو بكر عن رأيها قائلة: إن الكوتا ممر إجباري، فمجتمعنا الفتي في الوعي تجاه عمل ومشاركة المرأة لا يزال بحاجة إلى الكوتا حتى تحصل المرأة على أول مفتاح.[2]

يرى الباحث أن الكوتا قد أسهمت في إذكاء النقاش حول حقوق المرأة، وعملت على الإسهام في تثقيف القاعدة لحشد الرأي العام تلبية للمطالب، ولكن لا تستطيع الكوتا وحدها أن تغير المفاهيم السائدة في المجتمع بمعزل عن استراتيجية شاملة للنهوض بواقع المرأة، ابتداء من المناهج الدراسية، وصولا إلى تبني سياسات وخطط إعلامية وتنموية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وقانونية شاملة تحترم حقوق المرأة، وتعمل على ترسيخها بالوسائل والأدوات الفاعله.

وعلى صعيد الدوائر الانتخابية فقد ترشحت خمس عشرة امرأة في الدوائر الانتخابية للتنافس على 66 مقعدا (نصف المقاعد الانتخابية)، دون وجود كوتا نسائية في هذه الدوائر، وبلغت نسبة المرشحات في انتخابات الدوائر 3% من نسبة المرشحين البالغ عددهم 134 مرشحا، وكان عدد المرشحات أقل من عدد الدوائر الانتخابية الكلي، حيث خلت دوائر كل من أريحا وطوباس وقلقيلية وخان يونس ورفح من أية مرشحة، أما في دائرة نابلس فقد ترشحت أربع سيدات، وفي دائرة دير البلح ترشحت سيدتان، وفي كل من دوائر القدس وجنين وطولكرم

[1] النائب سهام ثابت، مقابلة، مرجع سابق.

[2] النائب نجاة أبو بكر، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 6\8\2012

وسلفيت و(رام الله والبيرة) وبيت لحم والخليل وشمال غزة ومدينة غزة فقد ترشحت سيدة واحدة عن كل دائرة[1].

وعلى الرغم من ترشح المرأة للتنافس على المقاعد الانتخابية إلا أننا يمكن أن نتلمس نوعا من عدم رغبة المرأة الفلسطينية في الترشح في الدوائر الانتخابية؛ وربما يعود ذلك سبب ذلك إلى التنافس الحاد بين القوى السياسية الرئيسة، ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار النساء اللواتي ترشحن عن الدوائر بأنهن امتلكن شجاعة استثنائية، ووعيا وتصميما غير خافيين على أحد، فالمرأة التي ترشحت عن الدوائر واجهت ظروفا معقدة ومركبة أكثر من اللواتي ترشحن عن القوائم، فالمرشحة عن الدوائر كانت تحت اختبار شخصي لكفاءتها وتاريخها الشخصي، وفي الوقت نفسه تعرضت للتدقيق الشخصي والذاتي بشكل لا يتعرض له المرشح من الرجال.

في الخلفية السياسية والحزبية للمرشحات على الدوائر، فقد فضلت 11 مرشحة من أصل 15 الترشح بصفة مستقل، بينما ترشحت عن كل من حركة فتح والجبهة الشعبية امرأتان، وربما كان الميل لدخول الانتخابات بصفة مستقل يهدف إلى انتزاع أكبر قدر ممكن من أصوات المستقلين، إلا أن المفاجأة جاءت مدوية خالفت كل التوقعات حيث لم تستطع أي من النساء حصد أي مقعد من المقاعد أل (66) للدوائر، ويعود ذلك لكثير من الأسباب منها عامة تتمثل في عدم فوز المستقلين نتيجة للتحزب الكبير، اشتركت في ذلك النساء والرجال على السواء ، إضافة إلى نظرة المجتمع الفلسطيني للمرأة كونها غير مؤهلة لخوض المعترك السياسي بجانب الرجل. ومنها أسباب ذاتية كالبرنامج السياسي الذي لم يكن بالمستوى المطلوب في مخاطبة هموم النساء، وعدم الاهتمام بالجوانب الحياتية التي ترقى بهموم الجمهور الفلسطيني. فالبرنامج السياسي للمرأة جاء محملا بقضايا حزبية عمومية بعيدة عن هموم الشعب الفلسطيني وقضاياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى إضعاف فرص فوزهن ووصولهن إلى قبة البرلمان.

---

[1] لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، **ملخص حول النساء المرشحات والفائزات بعضوية المجلس التشريعي 2006**. رام الله، فلسطين، 2006.

ومما يضاف إلى ما سبق أسباب تعود إلى طبيعة بعض المرشحات حيث تنقصهن الخبرة الكافية لخوض الانتخابات إلى جانب الرجل وقيادتهن برنامجا سياسيا يحاكي كل جوانب القضية الفلسطينية وجميع نواحي الحياة الفلسطينية، كما يتضح للباحث أن من الأسباب الذاتية التي أدت إلى إضعاف فرصها قلة الدعم الذي تقدمه لها المؤسسات والجمعيات ذات الاختصاص.

إن الائتلافات والقوى الحزبية قد التزمت بالقانون أكثر من اقتناعها بفكرة ترشح المرأة، لأن معظم القوائم النسبية أعطت المرأة ملتزمة ترتيبا بالفئة، بمعنى أنها جاءت في الترتيب الثالث في المقاعد الثلاثة الأولى، وفي الترتيب السابع في المقاعد الأربعة التالية، وفي الترتيب الثاني عشر في المقاعد الخمسة التالية، وهكذا، إلا بعض الاستثناءات التي فرضتها القوة الرمزية للمرشحة، مثلما فعلت حركة فتح في الخروج قليلا عن النمط السائد بوضع المرأة في مواقع إضافية.

المبحث الثالث

قراءة في الخلفية الاجتماعية والسياسية للفائزات

جرت الانتخابات في الدوائر حسب نظام الأغلبية والأقلية، وقد ترشحت 14 امرأة لتنافس على 66 مقعداً، تمثل نصف مقاعد المجلس التشريعي دون وجود " كوتا" انتخابية، ولكن الرياح لم تأت بما اشتهت المرشحات، فلم تظفر أي منهن بمقعد.

وتبلغ نسبة تمثيل المرشحات عن الدوائر ما نسبته 3% من إجمالي المرشحين البالغ عددهم 414 مرشحاً، في حين بلغت نسبة المرشحات في عام (1996) 4% من إجمالي المرشحين للمجلس السابق، مع ملاحظة الفارق الزمني بين المرحلتين الذي كان من المفترض أن يأتي مساهماً في ردم فجوات تمييزية اجتماعية عديدة لصالح المرأة؛ نتيجة لازدياد الوعي المجتمعي العام من جانب، ولازدياد الوعي والخبرة والأعداد المرشحة للتقدم لخوض التجربة من جانب آخر.

لفقد خلت ست دوائر من أي مرشحة، وفي ثماني دوائر ترشحت سيدة واحدة فقط، وفي دائرة نابلس ترشحت أربع سيدات، وفي دير البلح ترشحت سيدتان، وبناء على ذلك تعد هذه الندرة في عدد المرشحات تخوفا سياسيا من الترشح؛ بسبب التنافس الحاد بين القوى الرئيسة التي أغلقت قوائمها على كل العدد المخصص للدائرة، لذلك فقد قلت نسبة النساء الراغبات في الترشح. وبالرجوع إلى عدد المرشحات وضمور أعدادهن وتوزيعهن الجغرافي والسياسي يتبين أن المرشحات في كلا الدورتين كن ينتمين إلى عدد من التيارات الفكرية والسياسية من أبرزها حركة فتح – في كلا الدورتين– وحركة حماس – في الدورة الثانية –.

ويعزى ذلك لسببين الأول: اهتمام حركة حماس البارز بقضايا المرأة، وإعطاؤها النصيب الكبير من سياسات الحركة، والثاني: دور الكوتا الذي مكّن المرأة من الوصول للبرلمان، ولعل سبب ثالث يضاف إلى السببين السابقين يتمثل في نضوج وعي المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في المستويات السياسية. كما يمكن فهم الهروب من استحقاقات الترشح انطلاقا من الوضع الذاتي للحركة النسائية الذي تعتريه مظاهر الخمول وفقدان المبادرة والتخطيط كما

تشير لذلك النسب المتدنية لعدد المرشحات في كلا الدورتين كما هو موضح في جدول رقم (2) حول الصفات الاجتماعية والسياسية للنساء المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي لعام (1996).

ويعتقد الباحث أن عدم نجاح المرأة على مستوى الدوائر الانتخابية يعود إلى عدم فوز أحد من المستقلين، و –إلى– عدم تقبل المجتمع للمرأة في مراكز صنع القرار لدى تنافسها مع الرجل ومقارنتها به ضمن معايير غير موضوعية، ويرجع هذا إلى المبادئ التي يقوم عليها قانون الانتخابات الذي لم يخصص حصة نسائية في نظام الدوائر، حيث تواجه المرأة مباشرة العقلية والنظرة التقليدية تتمثل في وضع المرأة في مسافه ضيقه من التنافس النسائي الداخلي بعضهن مع بعض.

وبالإشارة إلى كل من جدول رقم (2) وجدول رقم(4) اللذين يوضحان الصفات الاجتماعية والسياسية للمرشحات الفائزات في كلا الدورتين الانتخابيتين، فقد تبين للباحث أنه وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للبرلمانيات والمرشحات إلا أن ذلك لم يرق إلى مستوى مشاركة المرأة البرلمانية مشاركة سياسية فعالة تتبوأ دورها المنوط بها في المجلس التشريعي، فالمرأة الفلسطينية البرلمانية أخذت تختزل نفسها في مكان عملها في مؤسستها، وتقوم بعملها السياسي –إن وجد– من خارج قبة البرلمان، وكان لذلك تأثير مباشر على مشاركتها بجانب الرجل في عملية صنع القرارات.

جدول (5): الخلفية الاجتماعية والسياسية للنساء الفائزات في دورة المجلس التشريعي 2006

	بكالوريوس فما فوق		**دبلوم**		**توجهي أو أقل**	
التعليم	%82.70		%0.00		%17.30	
العمر	%0.00	30-40	%23.52	41-50	%76.48	50فما فوق
الحالة الزوجية	%58.82	متزوجة	%35.29	أرملة	%5.89	عزباء
الخلفية الحزبية	%100	متوفرة	غير متوفرة 0.00%			
الكتل الانتخابية	%100	ضمن كتلة	مستقلة 0.00%			

المصدر: عمل الباحث.

المبحث الرابع

أداء المرأة البرلمانية بين الانقسام السياسي والتبعية الحزبية

شكلت هذه الانتخابات منعطفا مهما في السياسة الفلسطينية، فقد مثلت ثاني انتخابات تشريعية في تاريخ فلسطين، وتأتي بعد عشرة أعوام من سيطرة حركة فتح على الحياة السياسية والمجلس التشريعي، وتنبع الأهمية الثانية لهذه الانتخابات من أنها حظيت بمشاركة كافة الفصائل والأحزاب باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، والأهمية الثالثة تنبع من نتائجها حيث فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحولات في البنية السياسية للمجلس وللنظام السياسي الفلسطيني.

لقد التزمت الأحزاب حرفياً بالقانون فلم تقم بأية مبادرات نوعية تضاف لهذا الإنجاز، حتى الأحزاب الداعمة لقضايا المرأة، وتركت المرأة المرشحة على نظام الدوائر في مواجهة مجتمع ذكوري لا يثق كثيراً بقدرة النساء ولا يدعمها، ولم تقم الأحزاب بالدور المطلوب في مواجهة العقلية العشائرية، مما ترك النساء دون مساندة، أشارت إلى ذلك النائب راوية الشوا بقولها: إن المرأة الفلسطينية استطاعت بكفاءتها الوصول إلى ما وصلت إليه سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي، ولكن لا يمكن إغفال دور الحزب في دعم الجوانب المادية والمعنوية للمرأة[1]. وترى عنان الأتيرة نائب محافظ محافظة نابلس أن الأحزاب السياسية تتحمل جزء من المسؤولية في عدم ايصال المرأة للمجلس التشريعي, ومن حيث اختيار المرأة التي تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها السياسية، وإنما كانت الأحزاب تختار النساء المرشحات على اسس حزبية.[2]

ومن الواضح أن المعايير الحزبية تطال علاقة البرلمانيات بمؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي لفت النظر إلى أن مجموعة من البرلمانيات ينتسبن لجمعية أهلية من خلال الرئاسة أو العضوية، بل إن بعضهن يدرن عملهن كعضو في المجلس التشريعي من مقر الجمعية،

---

[1] النائب راوية الشوا، مقابلة، مرجع سابق

[2] عنان الاتيرة، مقابلة خاصة عبر الهاتف، 11\12\2012.

ويجب دراسة مدى مشروعية هذا الأمر في نظام المجلس، وما له من أثر على علاقة النائبة بالمواطنين.

ويعتقد الباحث أن قيام المرأة البرلمانية بعملها كعضو في المجلس التشريعي من داخل مؤسساتها وجمعياتها أو من مركز عملها قد يكون أكثر ميلا للاتصال بالجمهور ومناقشة قضاياه وطرحها بعيدا عن قبة البرلمان الذي هو أساس عملها كعضو فيه لسن القوانين التي تهم الجمهور.

وحتى نستطيع تقديم صورة واضحة لوضع المرأة في المجلس التشريعي ومدى مشاركتها في أعماله كما وكيفا، يتوجب فهم السياق الذي عاشه وما يزال يعيشه هذا المجلس، منذ بدء أعماله وحتى الآن المتمثلة بالدرجة الأولى في غياب أدواره التشريعية والرقابية والمحاسبية، هذا في ظل ندرة انعقاد جلساته أو لجانه المتخصصة، وهو سياق لا ينفصل عن السياق السياسي والاجتماعي العام الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني بعد ترسخ الانقسام السياسي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد أدى الانقسام السياسي إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي منذ منتصف عام 2007، نتيجة للصراع بين حركتي فتح وحماس، وقيام حركة حماس بالحسم العسكري في قطاع غزة، مما أدى إلى تعطيل قدرته التشريعية والرقابية والمحاسبية في الحياة السياسية، وبهذا لا يكون العمل البرلماني منذ ذلك التاريخ قد تعطل فحسب، بل يكون قد نقض مبدأ تمثيل الشعب ، علما بأن المدة القانونية لانتهاء عمل المجلس التشريعي هي في الخامس والعشرين من يناير عام 2010، أي منذ ما يزيد عن عامين، وقد أوضحت النائب هدى القريناوي أن الأوضاع السياسية الداخلية قد أثرت على عمل البرلمان بشكل سلبي. وأضافت أن بعض العقبات السياسية التي سيطرت على فترة البرلمان الثانية حالت دون تعزيز عمل البرلمانيات نحو تفعيل المشاركة السياسية التي لطالما حاولت أن تقدم رؤيتها ومشاركتها الفعالة.[1]

[1] هدى القريناوي، مقابلة، مرجع سابق.

إن الوضع غير السليم الذي عاشه ويعيشه المجلس التشريعي (بسبب الانقسام) شكل عائقا أمام عمل المرأة البرلمانية، فليس من المتوقع أن يشكل هذا الوضع دافعا إيجابيا لدى نساء المجلس التشريعي ليعملن بصورة موحدة، فحينما اختلفت المصالح النسوية باختلاف مصالح الحزب، طغت مصالح ورؤية الحزب على الرؤية النسوية ذات الأبعاد الاجتماعية، وغلب الانتماء الحزبي للنساء على الانتماء للقضايا المجتمعية، ويمكن القول أن هذا الأمر انطبق على كافة أعضاء المجلس التشريعي رجالا ونساء، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية[1].

ويرى الباحث أنه من الصعب محاكمة النساء في المجلس التشريع الثاني على أدائهن، في حين أن المجلس لم ينعقد سوى مرات قليله منذ انتخابه، ولذلك فإن العضوات في هذا الوضع الصعب لم يقمن بالحد الأدنى من التواصل مع الحركة النسوية لتحقيق الأهداف المرجوة، كي نر حركه نسائيه برلمانيه ذات مواقف ايجابيه من القضايا النسويه. ولهذا ترى النائب انتصار الوزير عن قائمة فتح أن تجربة عمل البرلمانيات في الحقبة الثانية من الانتخابات التشريعية تمثل خطوة إيجابية في سبيل زيادة تمثيل المرأة في المجلس مستقبلا، إلا أن شلل المجلس قد عطل قدرته على سن قوانين تكون في صالح المرأة.[2] واعتبرت النائب راوية الشوا أن هذه التجربة ما زالت محدودة وهي بحاجة إلى مزيد من التعزيز والدعم وتشجيع النساء على خوضها.[3]وهذا ما أشارت له كذلك سميرة حلايقة عن قائمة التغيير والإصلاح، حين قالت إن هذه التجربة لم يكتب لها أن تكتمل بسبب الضغوطات السياسية الخارجية والداخلية.[4]وأضافت البرلمانية منى منصور أن هذه التجربة خالية من الديمقراطية والتعدد الحزبي، وليس فيها قبول للآخر سواء كان ذكرا أو أنثى، بل إن المرأة المحسوبة على الاتجاه الإسلامي عوملت بطريقة غير لائقة ولا تمت لقيم أو عادات وتقاليد مجتمعنا العربي والإسلامي.[5] فيما رأت خلود المصري رئيسة مركز جذور للثقافة والفنون بنابلس سابقا أن تجربة المرأة الفلسطينية في

---

[1] إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، مرجع سابق، ص 10.

[2] النائب انتصار الوزير، مقابلة، مرجع سابق.

[3] النائب راوية الشوا، مقابلة، مرجع سابق.

[4] النائب سميرة حلايقة، مقابلة، مرجع سابق.

[5] النائب منى منصور، مقابلة، مرجع سابق.

البرلمان كانت تجربة ايجابية وناجحة، فمجرد مشاركتها في الشأن العام وبالأخص في المجال السياسي يضيف للمرأة الفلسطينية خبرات أخرى، ويراكم على مسيرتها النضالية على الرغم ان الظروف السياسية الفلسطينية قد اعاقت مشاركتهن الفعلية من التمكن من سن تشريعات واتخاذ قرارات إلا أن دورهن كان فاعلا.[1] وكان لماجدة فضة عضو مجلس بلدي نابلس السابق رأي آخر، إذ قالت أن التجربة البرلمانية الأولى للمرأة الفلسطينية كانت ضحلة، وتعد تجربة اولى بدون خبرات، بينما الانتخابات الثانية عام (2006)، فكانت النساء اللواتي فزن في تلك الانتخابات ليست بنفس القدرات, إذ كان بينهن تفاوت في الأداء، وكانت التجربة الثانية أكثر وعيا من التجربة الاولى.[2]

إن حالة الشلل التي يعيشها المجلس التشريعي عكست نفسها على أعضاء المجلس كافه، وعكست نفسها على القدرة الذاتية للعضوات على تفعيل أدائهن من خلال العمل على تحسين الأوضاع التشريعية للنساء الفلسطينيات، وسن قوانين أو تعديل قوانين تكون في صالح المرأة، وقد أكدت منى منصور عضو المجلس التشريعي على ذلك بالقول إن المشكلة الرئيسة التي واجهت المجلس التشريعي هي تعطله وعجزه عن إقرار العديد من القوانين والتشريعات.

ومهما يكن فقد غلب الطابع السياسي على عمل العضوات، وهو ما ينطبق على كافة أعضاء المجلس التشريعي، كما أن الانقسام الجغرافي والسياسي ارتد سلبا على طبيعة عمل المجلس، وغاب الانسجام والتوحد ، الأمر الذي قاد العضوات إلى اتباع المنهج ذاته، بعيدا عن رؤية موحدة للجانب النسوي.

إن هذا الوضع غير المستقر أدى إلى عدم وجود رؤية موحدة وواضحة للبرلمانيات، فقد برزت كثير من المواقف النسوية المتناقضة لقضية واحدة، ولم يقتصر هذا الموقف على القضايا النسوية أو الاجتماعية، بل امتد إلى القضايا الوطنية والسياسية، وهو أمر طبيعي في ظل الظروف الحزبية الراهنة، وفي هذا الخصوص أكدت مجموعة من البرلمانيات كالنائب مريم

[1] خلود المصري، مقابلة خاصة عبر الانترنت، 11\12\2012.

[2] ماجدة فضة، مقابلة عبر الهاتف، 12\12\2012.

صالح[1]، وخالدة جرار[2]، وراوية الشوا[3]، وانتصار الوزير[4]، على أهمية وجود رؤية نسوية جامعة لعمل البرلمانيات، وعلى أهمية تجازو الضعف الذي شاب الرؤية النسوية في عمل البرلمانيات في المجلس التشريعي الثاني.

من الصعب تقديم قراءة موضوعية لأداء البرلمانيات في ظل الواقع السياسي الراهن، غير أنه يمكن التدليل على طبيعة هذا الأداء من خلال بعض الفعاليات التي تغيبت عنها كثير من البرلمانيات.

وعلى الرغم من حداثة تجربتها البرلمانية فقد اتصفت المرأة البرلمانية بالوعي السياسي الذي اكتسبته، وهذه التجربة البرلمانية كانت محاطة بصعاب أظهرت قوة المرأة الفلسطينية على إيجاد حلول لكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني.[5]وتشير النائب نجاة أبو بكر قائلة: إن العمل البرلماني في فلسطين متعدد ومتنوع وله عدة مسارب تختلف عن كل الدول، لأننا نمتاز عن غيرنا بخصوصية وجود الاحتلال ومآسيه.[6]

[1] النائب مريم صالح، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 2012/6/21.

[2] النائب خالدة جرار، مقابلة، مرجع سابق.

[3] النائب راوية الشوا، مقابلة، مرجع سابق.

[4] النائب انتصار الوزير، مقابلة، مرجع سابق.

[5] النائب راوية الشوا، مقابلة، مرجع سابق.

[6] النائب نجاة ابو بكر، مقابلة، مرجع سابق.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

1. من الصعب القيام بعزل عمل المرأة الفلسطينية السياسي دون أن يتم ربط هذا العمل بالاحتلال وعملية التحرر والمقاومة الوطنية التي تصاحبها، وذلك لأثر الاحتلال الواضح في تأجيل وتعطيل نضال المرأة الاجتماعي.

2. إن مشاركة النساء الفلسطينيات في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور المطلوب الذي لعبته وما زالت تلعبه المرأة الفلسطينية، وهذا التواجد الضعيف يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ويحد من إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات القائمة.

3. على الرغم من مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية في 1996م و2006م، إلا أنها ما زالت تعاني من مشكلة التمثيل الحقيقي لها، وخاصة في ظل عدم وضوح رؤية المؤسسة السياسية الرسمية الفلسطينية.

4. لا يمكن فصل أداء العضوات في التشريعي عن أداء المجلس بعامه على اعتبار أنهن نساء فقط، وعليه لا يمكن قراءة هذا الأداء إلا في سياقه السياسي والاجتماعي والثقافي.

5. على الرغم من تبني معظم الأحزاب والفصائل أفكاراً إيجابية حول وضعية المرأة الفلسطينية، إلاّ أن وضع النساء في الأحزاب لم يرتق للمستوى المطلوب.

6. لقد قامت الأحزاب بدعم المرأة في انتخابات المجلس التشريعي بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامنا مع قضايا المرأة وحقوقها.

7. إن دعم الحزب يعزز من احتمالية نجاح المرشحات، حيث إن دعم الحزب يمنح نوعا من الشرعية لترشح النساء في المجتمعات المحافظة، ويساعد في حل مشكلة التكاليف المادية للحملة الانتخابية الدعائية وبخاصة للمرشحات غير الثريات.

8. إن عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية العامة قد أثر سلبا على أداء البرلمانيات، فغياب منظور نسوي يحدد الأهداف والأولويات وضمن استراتيجية متفق عليها، ويتسم بالاتفاق على القضايا المحورية التي تواجهها الحركة النسوية، أدى إلى عدم وجود رؤية نسوية للبرلمانيات تتسم بالفاعلية.

9. واجهت المرشحات مشكلة على صعيد الدوائر في الانتخابات التشريعية الثانية، والدليل على ذلك عدم نجاح أية مرشحة من خلال هذه الدوائر.

10. أسهمت الكوتا في إذكاء النقاش حول حقوق المرأة، ولكن لا تستطيع الكوتا وحدها أن تغير المفاهيم السائدة في المجتمع بمعزل عن استراتيجية شاملة للنهوض بواقع المرأة من خلال تبني سياسات وخطط إعلامية وتنموية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وقانونية شاملة تحترم حقوق المرأة، وتعمل على ترسيخها في المجتمع.

11. إن الائتلافات والقوى الحزبية (عدا بعض الاستثناءات) قد التزمت بقانون الكوتا أكثر من اقتناعها بفكرة ترشيح المرأة، فمعظم القوائم النسبية أعطت المرأة ترتيبا ملتزمة بالفئة، أي أنها جاءت في الترتيب الثالث في المقاعد الثلاثة الأولى، وفي الترتيب السابع في المقاعد الأربعة التالية، وفي الترتيب الثاني عشر في المقاعد الخمسة التالية.

12. شكل الانقسام الفلسطيني الفلسطيني عائقا أمام عمل المرأة البرلماني، فمن ناحية طغت المصالح الحزبية على الرؤيا النسوية، وغلب الانتماء الحزبي للنساء على الانتماء للقضايا المجتمعية، ومن ناحية أخرى أضعف الانقسام القدرة الذاتية للبرلمانيات من أجل العمل على تحسين الأوضاع التشريعية للنساء، من خلال سن قوانين أو تعديل قوانين تصب في صالح المرأة.

التوصيات

1. نشر الوعي والثقافة بين الجماهير الفلسطينية بأهمية دور المرأة وتواجدها في مراكز صنع القرار كالمجلس التشريعي، والوزارات المختلفة، والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات والجمعيات المختلفة.

2. مراجعة السياسات الحكومية ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار.

3. يتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام، والمؤسسة التشريعية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للإسهام في عملية التنمية، ورسم السياسات وإجراء التعديلات اللازمة في التشريعات والقوانين بما يخدم مصالح المرأة وحقوقها.

4. يتوجب التعامل مع الكوتا كمرحلة انتقالية وليس كطموح للمرأة.

5. توفير بيئة قانونية مناسبة تساعد على زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.

6. الأحزاب السياسية مطالبة بتعزيز الديمقراطية داخلها، والتضامن مع قضايا المرأة والدفاع عنها وتعزيز مشاركتها السياسية داخل الحزب وخارجه.

7. ضرورة توحيد جهود المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة وجود رؤيا واضحة وتبنيها لخطة استراتيجية تعمل على تحقيق أهدافها، وربط هذا الطرح بالقضايا المجتمعية، وتعزيز دور هذه المؤسسات في دعم النساء للمشاركة في الانتخابات اقتراعا وترشيحا.

8. ضرورة الفصل بين الخلفية الحزبية للبرلمانية وعملها النسوي في المجلس التشريعي, والعمل بحياديه وموضوعيه حتى لا تطغى الأجندة الحزبية على الأجندة النسوية.

9. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة التي أسهمت سياساتها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية.

10. السعي لإنهاء حالة الانقسام لإجراء الانتخابات الثالثة للمجلس التشريعي في أقرب موعد ممكن.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إسماعيل، دنيا الأمل: **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون**، جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، 2008.

البرغوثي، مروان: **الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2010.

برو، فيليب: **علم الاجتماع السياسي**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1998.

بشارة، عزمي: **مساهمة في نقد المجتمع المدني**. رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1996.

بيبرس، إيمان، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، جمعية نهوض وتنمية المرأة، بدون سنة نشر.

حرب، جهاد: **المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية نحو تأسيس حياة برلمانية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 100، أبو ظبي-الإمارات، 2004.

سعيد، نادر: **النساء الفلسطينيات والانتخابات، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. دراسة تحليلية للتجربة الانتخابية للمجلس التشريعي الفلسطيني ومقارنات مع التجربة الأردنية**، مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1999. الشافعي، كمال ونسرين عواد، **المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب**، مركز المرأة الفلسطينية، 2009.

عاصي، أمين: **واقع المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية**، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.

عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الأربعينيات**، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، فلسطين، رام الله، 2005.

عبد الهادي، فيحاء: **أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات**، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق،فلسطين، رام الله، 2005.

عثمان، زياد: **قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، نابلس، 2003.

عوض، طالب: **النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين**، معهد الإعلام في جامعة بيرزيت، 2004.

مركز القدس للنساء: **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، رام الله، مطابع دار الكاتب، تموز 1996.

مركز القدس للنساء، **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي**، القدس، 1996.

الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين– التقرير العام**، القدس، 1999.

نزال، ريما كتانة: **المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح**، منشورات مفتاح، رام الله، 2006.

هديب، سلوى: **وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية سيداو**، وزارة شؤون المرأة، 2009.

هولت، ماريا: **النساء في فلسطين المعاصرة**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA)،القدس، 1996.

وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير، المجلد الأول، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2003.

الرسائل الجامعية

اشتية، بلال، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010م.

جاد الله، حنين: **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

عامر، سمية سميح عبد الفتاح: **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

المجلات والتقارير

بلول، صابر، ***التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع***، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 673.

تقارير مؤسسة بانوراما حول الأداء البرلماني.

تقرير حول العنف ضد المرأة، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 5/10/2009.

جاد، إصلاح: **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**(7). دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المجلد الأول، القدس: مؤسسة مفتاح.

جاد، إصلاح: ***نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات***، مقالات، **مجلة دورية دراسات المرأة**، العدد السادس، جامعة بيرزيت. شباط 2011.

حرب، جهاد: **تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني 2006-2008**، منشورات مفتاح، رام الله، 2008.

الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية2008–2011، 2010.

الصوراني، غازي: ***دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر***، **مجلة رؤية**، الهيئة الفلسطينية للاستعلامات.

عوض، طالب: **المرأة الفلسطينية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية**، ورقة عمل قدمت في الندوة الإقليمية حول المرأة في البرلمانات العربية، البرنامج العالمي لدعم البرلمانات، برنامج إدارة الحكم، لبنان، بيروت، 2008.

لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، **ملخص حول النساء المرشحات والفائزات بعضوية المجلس التشريعي 2006**. رام الله، فلسطين، 2006.

مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 1990.

مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 2002.

مؤتمر المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود، المركز الفلسطيني لقضايا السلام، القدس، 2002.

مجلة عين، مركز التعليم المستمر، **جامعة بيرزيت**، أيار 2004.

محيسن، تيسير: **حالة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة**، ورقة عمل، غزة، 2007.

مصالحة، محمد، **ايجابيات وجود المرأة في البرلمان**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان: نيسان 2002.

مكاوي، إبراهيم: ***جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية***، **مجلة كنعان**، العدد 109، نيسان 2002.

القوانين والوثائق

القانون الأساسي المعدل، لعام 2003.

قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (13) لعام 1995.

قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) لعام 2005.

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية 15\11\1988

الجرائد

جريدة الأيام، **ملحق صوت النساء**، رام الله، مطابع الأيام ع 238، عام 2006.

جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية: **القانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات**، ، العدد السابع والخمسون، 2005/8/18.

صحيفة الوسط الأردنية، الهام الخياط، من تجارب العربية في الحياة السياسية، العدد 1912، 1\12\2007،

المقابلات الشخصية

السيدة خلود المصري، رئيسة مركز جذور للثقافة والفنون بنابلس سابقاً، مقابلة هاتفية، بتاريخ 2012/12/11م.

السيدة عصمت الشخشير، محاضرة في جامعة النجاح الوطنية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2012/12/11م.

السيدة عنان الأتيرة، نائب محافظ محافظة نابلس، مقابلة هاتفية، بتاريخ 2012/12/11م.

السيدة ماجدة فضة، عضو مجلس بلدي بلدية نابلس سابقاً، مقابلة هاتفية، بتاريخ 2012/12/12م.

السيدة ميسر الفقيه، منسقة برامج ومشاريع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية بنابلس، مقابلة هاتفية، بتاريخ 2012/12/11م.

النائب انتصار الوزير، مقابلة عبر البريد الالكتروني بتاريخ 22\6\2012

النائب خالدة جرار، مقابلة عبر البريد الالكتروني بتاريخ 11\6\2012

النائب راوية الشوا، مقبلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 2012/6/11.

النائب سميرة حلايقة، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 24\6\2012

النائب سهام ثابت، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 23\6\2012

النائب مريم صالح، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 2012/6/21.

النائب منى منصور، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 16\7\2012

النائب نجاة أبو بكر، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 6\8\2012

النائب هدى القريناوي، مقابلة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ 25\6\2012

المراجع الالكترونية

إسماعيل، دنيا الأمل: المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، موقع رؤية الالكتروني: http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/5/page5.html

شديد، رولا: دور المرأة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية بين التقليد والوطنية، جريدة حق العودة، العدد 45، 10/9/2011. على الموقع -http://www.badil.org/en/haq alawda/item/1715-art12

عاصي، أمين: مقال بعنوان المرأة الفلسطينية والسياسية: الدور.. الواقع.. العوائق، مركز دائرة الدراسات والسياسات، دائرة شؤون المرأة، موقع وكالة وفا الفلسطينية للأنباء، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3193

عودة، هاني حسن: حقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، موقع دنيا الرأي الالكتروني: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/271852.html

لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين: http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-US/Default.aspx

مراد رامي: خطة عمل بعنوان المرأة الفلسطينية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية "، مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2006/womenelec.html

مركز الدراسات – أمان على الموقع الالكتروني http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1177

ملتقى شباب قلقيلية، على الموقع الالكتروني http://www.shbabq.com/moltqa/showthread.php?t=447

موقع ملتقى المرأة العربية الالكتروني: http://awfonline.net/page/ph/2004/MOS.htm

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Experience of Palestinian Women in the Parliamentary Work, and its Effect on the Promotion of Political Participation (1996, 2006)

By
Omar Abed Allateef Shtaya

Supervised by
Dr. Raid Nairat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2012

The Experience of Palestinian Women in the Parliamentary Work, and its Effect on the Promotion of Political Participation (1996, 2006)

By
Omar Abed Allateef Shtaya
Supervised by
Dr. Raid Nairat

Abstract

This study comes to treat and evaluate the role that women played in the Palestinian political field, specifically in the Legislative Council, and the extension of their contribution in making decisions and legislations through the Legislative Council.

The study was proposed to assess truth in the hypothesis which claims and assumes that women in the PLC have worked in isolation and have blended themselves within their parties which negatively impacted the reinforcement of female political participation. Therefore, women in the PLC could not launch any united feminist political efforts that would help to form feminist partisan policies or take decisions related to feminist activism in its specific sense.

In a novel approach, this study deals with the role women played in both of the Palestinian electoral periods (1996 and 2006) in addition to exploring the factors affecting their decision making firstly in winning seats in the Legislative Council and secondly in participating politically and legislatively.

The study follows a descriptive analytical approach. Interviews with the MPs were also used.

The study draws a number of conclusions. Most importantly that the participation of women in official institutions has not arrived at the level of the important role that women played and still play in the Palestinian society, on both the national and political levels, which limits the possibility of their impact in policy making and modifying the current legislations. The study has also found that the political parties have supported women in a way that served their own partisan interests and did not help women or recognize their rights. The ambiguity of women's platform and the lack of connection between it and public and social issues has negatively impacted the performance of the women MPs.

Based on the results obtained, the study recommends that it is very urgent to review governmental policies and to restudy their suitability for women's participation in decision making. It is also essential to increase opportunities for women to partake in official institutions, specifically the legislative ones and allow more room for their contributions in development, in policy making and in modification of laws in a way that serves their interests.